الوطني
NBK

نوفمبر- ٢٠٢٠

الآفاق الاقتصادية:
مجلس التعاون الخليجي ومصر
٢٠٢٠ -٢٠٢٣

بنك الكويت الوطني
إدارة البحوث الاقتصادية

الآفاق الاقتصادية:

مجلس التعاون الخليجي ومصر

٢٠٢٠–٢٠٢٣

نوفمبر–٢٠٢٠

المحتويات

الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي ومصر ١
الجائحة وانخفاض أسعار النفط وضع المنطقة أمام خيارات اقتصادية صعبة

البحرين ٣
حزمة تحفيز كبيرة لدعم النمو

الكويت ٥
تعافي النمو الاقتصادي مع الحاجة لإصلاحات مالية كبيرة

عمان ٧
استقرار الاقتصاد سيعتمد على الإصلاحات مع توقع بقاء العجز عند مستويات مرتفعة

قطر ٩
انكماش الناتج في عام ٢٠٢٠ مع توقع التعافي قبل بدء كأس العالم ٢٠٢٢

السعودية ١١
تعافي تدريجي مع ارتفاع ظروف عدم اليقين

الإمارات ١٣
انكماش ملحوظ مع تعاف تدريجي

مصر ١٥
الجائحة تلقي بظلالها على افاق النمو الاقتصادي

البيانات الإقليمية والدولية ١٧

الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي ومصر

سيطرت جائحة كورونا على مجريات الأحداث خلال عام ٢٠٢٠، وتسببت في معاناة إنسانية كبيرة وأضرار اقتصادية جسيمة. وقد تضررت دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص بسبب الصدمة الناجمة عن تأثير الجائحة على الطلب النفطي وأسعاره. كما تواجه المنطقة الآن سياسات اقتصادية صعبة، إذ لا تزال هناك حاجة إلى الدعم المالي لمكافحة تزايد حالات انتشار الوباء، والتي بدأت بالفعل بالارتفاع مجددا في أوروبا والولايات المتحدة. أما على المدى المتوسط، يجب أن تهدف الحكومات إلى تحقيق استدامة المالية العامة والقطاع الخارجي في ظل السيناريو المحتمل لانخفاض أسعار النفط. ويبقى حجم التغيير المطلوب كبيراً في ظل الاعتماد الشديد على العوائد النفطية.

الوضع العالمي

يعتبر عام ٢٠٢٠ غير مستقر بشكل استثنائي، إذ أودت جائحة كوفيد-١٩ بحياة أكثر من مليون ومائتي ألف شخص وألحقت أضرارًا جسيمة بالاقتصاد العالمي دون وجود أية علامات للتراجع قريباً. فقد ارتفعت الإصابات مجدداً في فصل الخريف في أوروبا والولايات المتحدة بشكل كبير، مما أدى إلى جولة جديدة من القيود الصعبة التي من المحتمل أن تمتد إلى دول أخرى وتزيد من الضغط على النشاط الاقتصادي العالمي الذي يعاني أصلاً من الانخفاض.

ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة ٤,٤٪ هذا العام، مع تضرر الولايات المتحدة وأوروبا بشكل أكبر (مع انخفاض بنسبة ٤,٣٪ و٨,٣٪ على التوالي) وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي الأخيرة. ومن المتوقع أن يكون أداء الاقتصادات الصاعدة والنامية أفضل قليلاً، إذ سينكمش اقتصادها بنسبة ٣,٣٪، في حين أن الصين التي شهدت بداية ظهور الوباء، ستكون الوحيدة بين الاقتصادات الكبرى التي من المتوقع أن تحقق نمواً بنسبة ٢٪ هذا العام. وقد اعتمدت الصين لمكافحة الفيروس، في وقت مبكر، إجراءات أكثر صرامة من أي دولة أخرى. وربما تكون قد عانت اقتصادياً أكثر في البداية ولكن ثبت لاحقاً جدوى هذه الإجراءات في تحقيق التعافي.

وقد استجاب العالم بشكل سريع للجائحة، إذ تم ضخ ما يقدر بنحو ١٢ تريليون دولار للتخفيف من تداعيات الوباء. ولا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الدعم خاصة مع ظهور موجة جديدة من العدوى. وحتى صندوق النقد الدولي – المعروف حتى الآن بسياسته الاقتصادية المتحفظة – فقد دعا إلى مزيد من الاستثمار الحكومي، إذ يرى الصندوق أن البلدان يجب ألا تعبأ كثيرا بالديون في الوقت الحاضر بل ينبغي عليها أن تستفيد من معدلات الفائدة المنخفضة تاريخياً.

دول مجلس التعاون الخليجي تعاني من الوباء

أثرت تداعيات الجائحة بدرجات متفاوتة في منطقة مجلس التعاون الخليجي، فإلى جانب تأثير قيود الإغلاق للحد من تفشي الفيروس على الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، فإن إجراءات تخفيض إنتاج النفط التي فرضتها مجموعة أوبك وحلفاؤها، والرامية إلى تصحيح اختلال التوازن بين العرض والطلب قد دفع قطاع النفط بدول مجلس التعاون الخليجي إلى انكماش كبير. حيث نتوقع أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المنطقة بنسبة ٥٪ هذا العام، على أن يتعافى ويصل لمعدل نمو في المتوسط عند ٣٪ سنوياً خلال السنوات الثلاث القادمة.

وقد سعت حكومات المنطقة إلى دعم اقتصاداتها، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، إذ أقرت حزم التحفيز الاقتصادي التي خففت من تداعيات الجائحة. ويتوقع تدهور أرصدة المالية العامة والحسابات الجارية الخارجية ليصل العجز إلى -١٣٪ و-٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي، خلال عام ٢٠٢٠. أما خلال الفترة ما بين ٢٠٢١-٢٠٢٣، فمن المتوقع أن يتحسن العجز المالي إلى -٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي وأن تسجل الحسابات الخارجية في المتوسط فائضًا نسبته ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وإزاء الأوضاع المتدهورة لماليتها العامة، اتخذت الحكومات تدابير تهدف إلى خفض الإنفاق وإرجاء تنفيذ بعض المشاريع، في حين غابت التدابير المتعلقة بالإيرادات باستثناء المملكة العربية السعودية التي اتخذت إجراءات لمعالجة عجز الإيرادات كان أبرزها زيادة ضريبة القيمة المضافة ثلاثة أضعاف.

رؤية مستقبلية وسط عدم اليقين وزيادة المخاطر

تشكل عودة ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا خطرًا كبيرًا على الرؤية المستقبلية لدول المنطقة نتيجة تأثيرها على القطاعين النفطي وغير النفطي. وقد دفعت جائحة كورونا نحو التعجيل بالتحول من الوقود الأحفوري إلى الطاقة النظيفة والمتجددة، في ظل ما أحدثه الوباء من تغيير في طريقة عمل الناس وسفرهم، وبالتالي تقليل الطلب على النفط، خاصة في ظل اكتساب معالجة المشاكل المناخية زخمًا بين جميع البلدان، بما فيها الصين والتي تعد أكبر مستورد للنفط في العالم. وفي حين يعتقد البعض، مثل شركة BP للطاقة، أنه قد تم الوصول إلى ذروة الطلب على النفط في عام ٢٠١٩، تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يستمر الطلب في الارتفاع، ولكن لمدة ١٠ سنوات إضافية فقط. أما بالنسبة لمنظمة أوبك، فقد جاءت رؤيتها أكثر تفاؤلاً، إذ توقعت أن تصل ذروة الطلب بحلول عام ٢٠٦٠. وبغض النظر عن هذه الآراء المتباينة، سيأخذ الطلب على النفط في نهاية المطاف اتجاهاً تنازلياً.

وفي الوقت الحالي، يتعين على حكومات دول مجلس التعاون الخليجي تقديم المزيد من الدعم المالي لحماية الأرواح في الوقت الحالي وتوفير المزيد لتأمين سبل العيش في المستقبل. لكن الإنفاق العام يجب أن يكون موجهاً بشكل جيد، وأن يركز على الاستثمار الذي يمكن أن يحفز نشاط القطاع الخاص. ويمكن أن يعتمد تمويل الإنفاق الإضافي بشكل أكبر على إصدار الديون وبدرجة أقل على الاحتياطيات، نظرًا لانخفاض مستوى الدين في المنطقة وبيئة أسعار الفائدة المنخفضة، إذ لا تقارن مخاطر الديون الجديدة بتكلفة عدم القيام بالإجراءات الواجبة على المدى الطويل.

وعلى المدى المتوسط، يجب على دول مجلس التعاون الخليجي أن تتوخى الحذر وأن تضع خططها بناء على السيناريو الأسواء لأسعار النفط. ففي مرحلة ما بعد الجائحة، ستحتاج الحكومات إلى تحويل انتباهها إلى معالجة الاختلالات المالية المتزايدة من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية وترشيد الإنفاق، إضافة إلى القيام بالإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تعزيز نشاط القطاع الخاص والعمالة لتنويع القاعدة الاقتصادية. أما بالنسبة لمصر، فقد تمكنت من تجنب من الركود الاقتصادي في عام ٢٠٢٠، بفضل التزام السلطات بمواصلة جهود الإصلاح في سبيل ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي وإجراء إصلاحات هيكلية تشتد الحاجة إليها لجعل القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للنمو.

ولحسن الحظ، تمتلك معظم دول مجلس التعاون الخليجي موارد مالية وفيرة من شأنها أن تسمح بالتكيف التدريجي (تواجه البحرين وعمان وضعاً أكثر صعوبة)، مما يقلل من صعوبة الإصلاحات المطلوبة. ومع ذلك، ونظرًا للاعتماد الكبير على النفط، فإن حجم التغيير كبير والتحدي هائل، خاصة بالنسبة للبلدان ذات الحيز المالي المحدود والهوامش المالية المنخفضة. ولكن كلما بدأت الدول في مسار الإصلاح مبكراً، كلما كانت عملية التحول أكثر سهولة.

الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

		٢٠١٩	٢٠٢٠*	٢٠٢١*	٢٠٢٢*	٢٠٢٣*
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	تريليون دولار	١,٦	١,٤	١,٥	١,٦	١,٧
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٪ النمو السنوي	٠,٥	-٥,٠	٢,٤	٣,٤	٣,١
♦النفطي	٪ النمو السنوي	-١,٦	-٦,٤	٢,١	٤,٢	٣,٢
غير النفطي	٪ النمو السنوي	٢,٠	-٤,٠	٢,٦	٢,٩	٣,١
التضخم	٪ النمو السنوي	-١,٠	٠,٩	٢,١	٢,٠	١,٧
الرصيد المالي	من الناتج المحلي الإجمالي٪	-٣,٥	-١٢,٩	-٦,٩	-٤,٨	-٣,٦
رصيد الحساب الجاري	من الناتج المحلي الإجمالي٪	٥,٥	-٤,٤	-١,٠	١,٩	٢,٣

المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي العالمي

(النمو السنوي ٪)

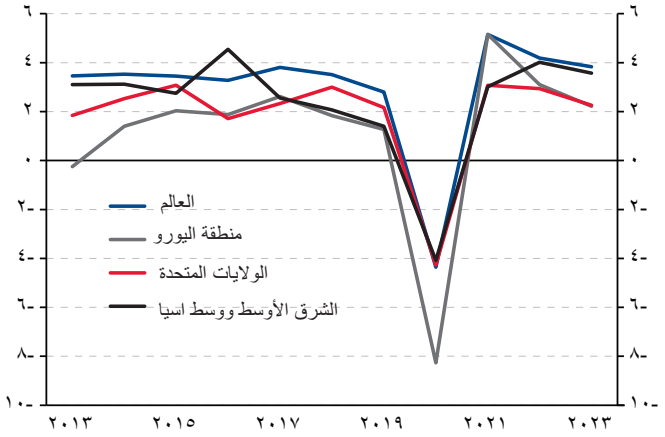

المصدر: صندوق النقد الدولي وتقرير آفاق الاقتصادي العالمي أكتوبر ٢٠٢٠

الرسم البياني ٢: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول مجلس التعاون

(النمو السنوي ٪)

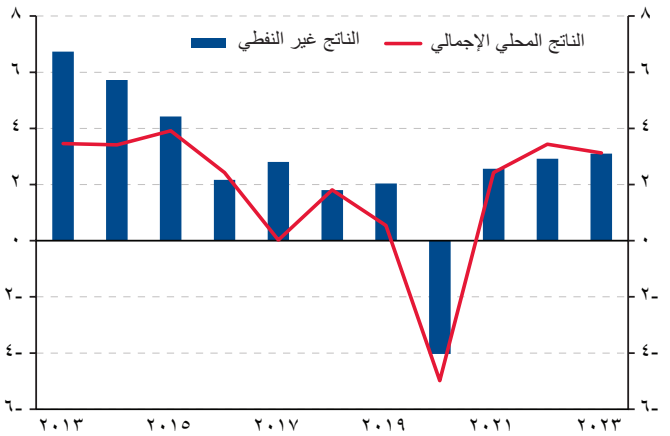

المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٣: الرصيد المالي لدول مجلس التعاون

(النمو السنوي ٪)

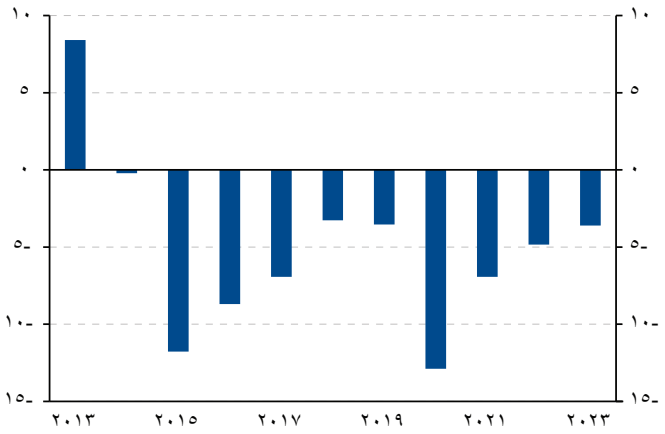

المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٤: سعر خام برنت والإنتاج النفطي لدول مجلس التعاون

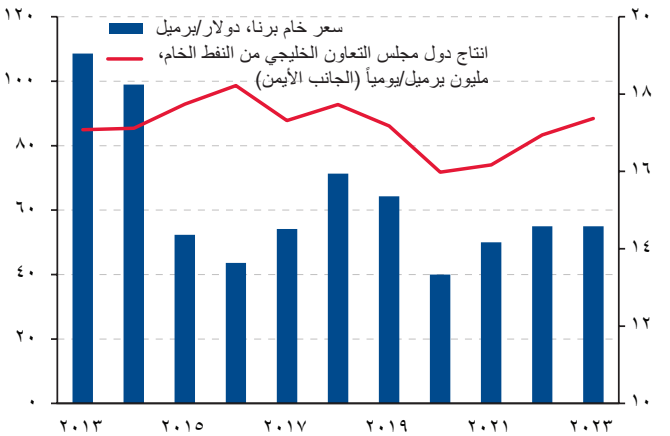

المصدر: وكالة الطاقة الدولية ومنظمة الأوبك وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون

(٪ على أساس سنوي)

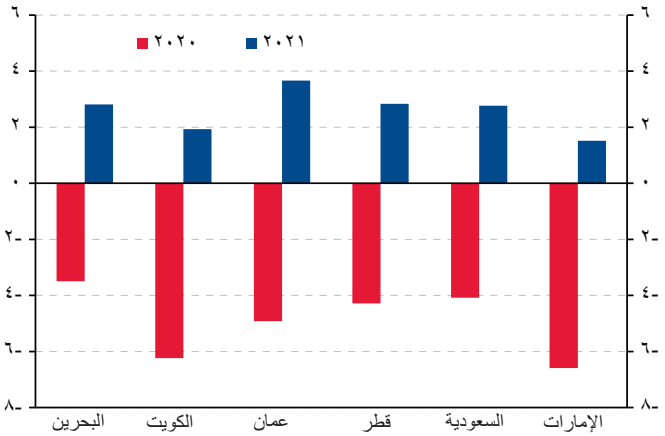

المصدر: منظمة الأوبك وتقديرات بنك الكويت الوطني

البحرين

من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد البحريني خلال عام ٢٠٢٠ بنسبة ٣,٦٪ بسبب تداعيات جائحة كورونا وإجراءات الحد من تفشي الوباء، فيما سيرتفع النمو خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ بالتزامن مع تخفيف القيود وزيادة الطلب، بينما سيبقى معدل التضخم ضعيفًا بسبب تباطؤ الطلب المحلي. كما يتوقع أن يتسع عجز المالية العامة خلال عام ٢٠٢٠ إلى ١٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي ليتقلص في المتوسط إلى ٥,٣٪ سنوياً خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ مع تجاوز مستويات الدين نسبة ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وستساعد السياسة النقدية التيسيرية على زيادة طلب القطاع الخاص على الائتمان. كما يتوقع اتساع عجز الحساب الجاري على خلفية اعتدال أسعار النفط، مما سيزيد من الضغوط على احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية.

انكماش حاد يعقبه تعاف تدريجي

من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد بنسبة ٣,٦٪ في عام ٢٠٢٠ بسبب القيود المفروضة للحد من تفشي الوباء وانخفاض إنتاج النفط، إذ من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بنسبة ٤,٢٪ في عام ٢٠٢٠ وسط جهود الاحتواء واسعة النطاق التي بدأت منذ منتصف مارس وارتفاع معدلات التعافي من الفيروس لمستويات أعلى بكثير من المتوسط العالمي. وتواجه الشركات ضمن قطاع الخدمات تحديات تتمثل في قيود السفر وتراجع ثقة المستهلكين. ومن المتوقع أن يتكبد قطاع السياحة خسائر كبيرة، إذ سينخفض عدد السياح الدوليين بأكثر من ٤٠٪ في عام ٢٠٢٠، بينما سيعاني القطاع الصناعي من تباطؤ الطلب العالمي بين المستهلكين.

وعلى المدى المتوسط، من المرجح أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة ٣,٣٪ خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ (الرسم البياني ١). كما سيعتمد تعافي القطاع غير النفطي على عدة عوامل، بما في ذلك وتيرة تعافي النشاط السياحي ومعدلات الطلب على المواد الخام. من ناحية أخرى، من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي النفطي بشكل طفيف بنسبة ٠,٢٪ في عام ٢٠٢٠، وذلك بسبب مشاركة المملكة في تخفيضات إنتاج النفط المفروضة من قبل مجموعة أوبك وحلفاؤها وسط انخفاض الطلب على النفط الخام والغاز الطبيعي. ويتوقع أن يزداد إنتاج النفط والغاز خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ ليعكس الانتعاش التدريجي في الطلب العالمي على الطاقة، بالإضافة إلى زيادة الطاقة التكريرية في المملكة.

استمرار ضعف التضخم

من المتوقع أن ينكمش معدل التضخم إلى -١,٩٪ في عام ٢٠٢٠، وذلك على خلفية ضعف اتجاهات الإنفاق وفقدان الوظائف ورحيل العمال الأجانب. كما سيستمر انخفاض إيجارات المساكن في ممارسة ضغوط انكماشية على التضخم، إذ تراجعت الإيجارات ٣,٧٪ على أساس سنوي خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٠، في حين يُتوقع أن يظل تضخم أسعار المواد الغذائية مستقرة على نطاق واسع عند ٣٪ خلال عام ٢٠٢٠. ومن المرجح أن يكون التضخم عند معدلات قريبة من ١٪ خلال السنوات ٢٠٢١-٢٠٢٣ (الرسم البياني ٢). أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية، فسيوفر خفض البنك المركزي لأسعار الفائدة الرئيسية بنسبة ٠,٧٥٪ في مارس بالتزامن مع تأجيل سداد أقساط القروض بعض الدعم للطلب على الائتمان الشخصي والتجاري، إذ من المتوقع أن تنمو قروض التجزئة المقدمة للقطاع الخاص (الشركات والأفراد) بنسبة ٤,٣٪ في عام ٢٠٢٠، بدعم من إجراءات التحفيز الحكومية لدعم الشركات والأفراد، قبل أن تصل في المتوسط إلى ٣,٢٪ سنوياً خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ (الرسم البياني ٣)، مما سيدعم تعافي الاستهلاك واستثمارات القطاع الخاص.

اتساع عجز الموازنة نتيجة تراجع عائدات النفط

ساعدت إعادة الهيكلة في إطار برنامج التوازن المالي على تقليص العجز من ٦,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨ إلى ٤,٧٪ في عام ٢٠١٩. إلا أن التداعيات الناجمة عن جائحة كورونا، والانخفاض الحاد في عائدات القطاع الهيدروكربوني ستؤدي إلى توسيع العجز إلى ١٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠. ومن المرجح أن تنخفض الإيرادات بنحو ٢٧٪ في عام ٢٠٢٠، بناءً على متوسط سعر النفط البالغ ٤٠ دولارًا. من ناحية أخرى، لا يزال من الممكن أن يرتفع إجمالي الإنفاق بنحو ٥٪، لصعوبة تحقيق التخفيضات المقترحة في النفقات نظرًا لارتفاع نسبة الإنفاق المتكرر (أكثر من ٥٠٪ من إجمالي الإنفاق العام) بالإضافة إلى الحاجة للحفاظ على التحفيز المالي على الرغم من إعادة الجدولة لعدد من المشاريع التنموية. وستضيف تداعيات الجائحة ضغوطًا على الإنفاق، إذ تغطي حزمة التحفيز البالغة ٤,٥ مليار دينار بحريني، أو ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعات رواتب القطاع الخاص للبحرينيين وفواتير الخدمات العامة حتى نهاية العام ٢٠٢٠.

علاوة على ذلك، فمن المتوقع أن يصل العجز في المتوسط إلى ٥,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣ (الرسم البياني ٤)، مما يشير إلى الحاجة لجدول زمني أطول لتحقيق التوازن في الميزانية العامة مقارنةً بعام ٢٠٢٢ المستهدف في برنامج التوازن المالي. وسيظل الدين العام مرتفعاً، إذ سيصل إلى ١٠٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠، وسيبقى أعلى من ١٠٠٪ خلال فترة التوقعات. وعلى الرغم من التخفيضات الأخيرة للتصنيفات الائتمانية، احتفظت البحرين بإمكانية الوصول إلى سوق الدين بإجمالي ٥,٥ مليار دولار من السندات متوسطة وطويلة الأجل، وقد تم إصدار صكوك بنجاح في عام ٢٠٢٠ بأسعار مناسبة نسبيًا بعوائد تتراوح ما بين ٣,٩٪ - ٥,٦٪. علاوة على ذلك، أدى الانخفاض التاريخي لعائدات السندات الأمريكية والطلب القوي من المستثمرين على ديون دول مجلس التعاون الخليجي إلى تضييق الفارق بين عائد سندات الخزانة الأمريكية لأجل ٥ سنوات والسندات البحرينية متوسطة الأجل (٣,٣٤٪).

إمكانية انتعاش الاحتياطيات الأجنبية على المدى المتوسط

من المتوقع أن يتسع عجز الحساب الجاري ليصل إلى ٥,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠ مقارنة بمستوى ٢,١٪ في عام ٢٠١٩، ومتوسط ١,١٪ خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣، وذلك نتيجة ارتفاع أثر انخفاض الصادرات النفطية والخدمية على الأثر المتوقع لانخفاض الواردات وحوالات العاملين.

ومن المتوقع إعادة بناء الاحتياطيات من العملات الأجنبية للبنك المركزي، والتي انخفضت إلى ١,٦ مليار دولار في يونيو (أقل من قيمة ٣ أشهر من الواردات)، ومن المتوقع إعادة بناء الاحتياطيات بشكل تدريجي على المدى المتوسط مع المزيد من إصدارات الديون واستمرار الدعم المالي القوي من شركاء دول مجلس التعاون الخليجي (الرسم البياني ٥). وتتمثل المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها اقتصاد البحرين في التأثير الممتد لجائحة كورونا، وتدهور الوضع الائتماني، وعدم كفاية إجراءات الإصلاح المالي، وكل ذلك من شأنه أن يؤثر على القدرة على استدامة الدين العام على المدى المتوسط.

الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

		٢٠١٩	٢٠٢٠*	٢٠٢١*	٢٠٢٢*	٢٠٢٣*
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	٪ النمو السنوي	٣٩	٣٥	٣٧	٣٩	٤٢
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٪ النمو السنوي	٢,٠	٣,٦-	٢,٨	٣,٧	٣,٦
النفطي♣	٪ النمو السنوي	٢,٢	٠,٢-	١,١	٥,٥	٤,٥
غير النفطي	٪ النمو السنوي	١,٧	٤,٢-	٣,٢	٣,٣	٣,٤
رصيد الموازنة	٪ من الناتج المحلي الإجمالي	٤,٧-	١٢,٥-	٧,٣-	٤,٨-	٣,٨-
رصيد الحساب الجاري	٪ من الناتج المحلي الإجمالي	٢,١-	٥,٠-	١,٥-	٠,٩-	٠,٥-
التضخم الأساسي		١,٠	١,٩-	٠,٥	١,٢	١,٣

المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(النمو السنوي ٪)

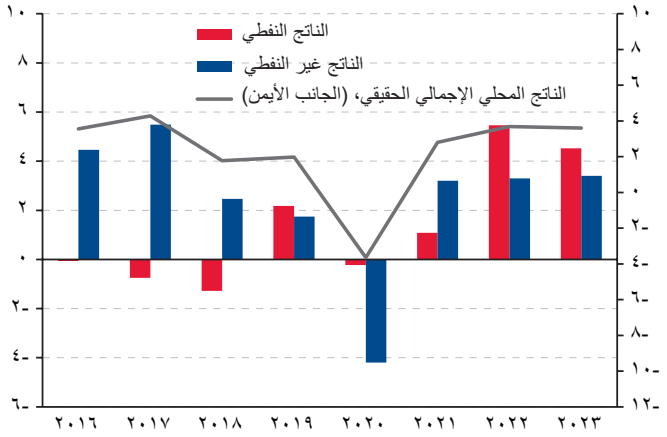

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: معدل التضخم لأسعار المستهلكين

(النمو السنوي ٪)

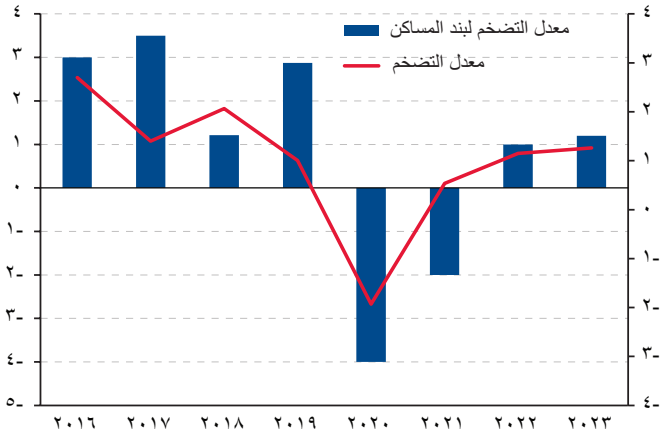

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٣: الائتمان التجاري والشخصي

(النمو السنوي ٪)

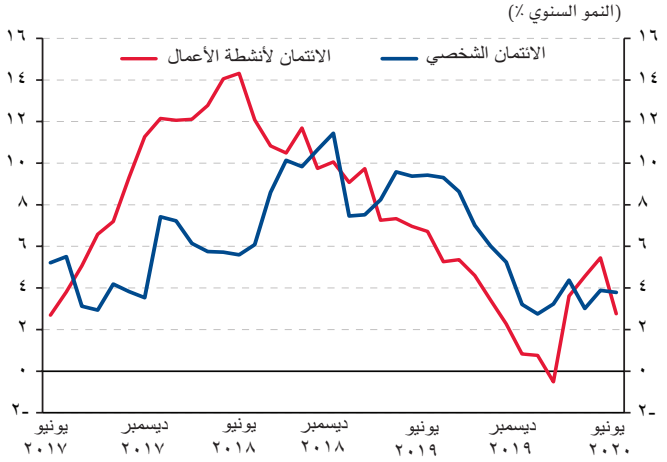

المصدر: مصرف البحرين المركزي وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٤: رصيد الميزانية والدين العام

(٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

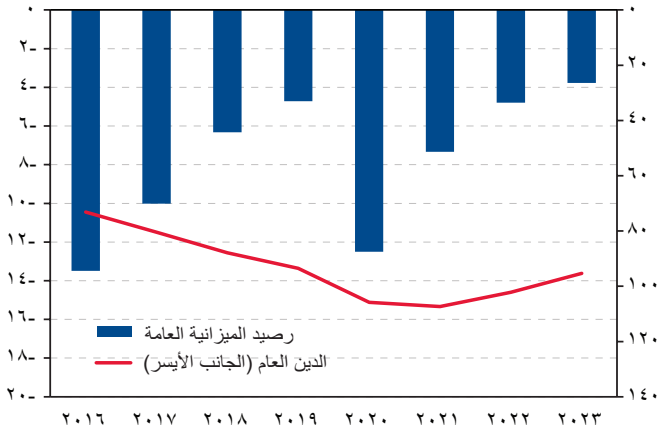

المصدر: وزارة المالية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: احتياطي النقد الأجنبي لدى المصرف المركزي

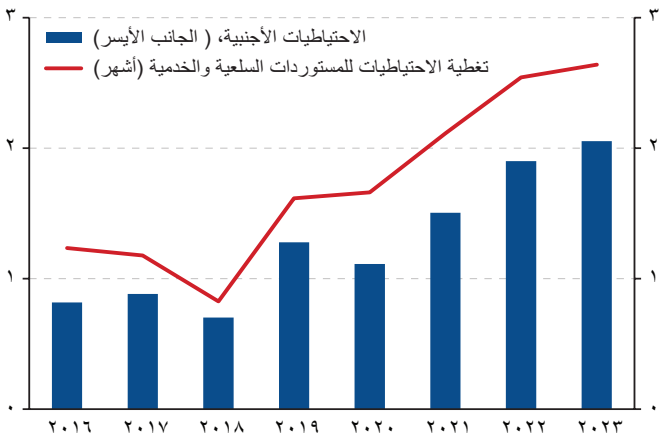

المصدر: مصرف البحرين المركزي وتقديرات بنك الكويت الوطني

الكويت

يشهد الاقتصاد الكويتي فترة من التعافي الجزئي من عمليات الإغلاق المرتبطة بالجائحة، وذلك على الرغم من استمرار انخفاض أسعار النفط واستمرار حالات الإصابة بالفيروس ولو على انخفاض، مما يؤثر على احتمال حصول انتعاش أقوى. وقد يصل معدل النمو غير النفطي إلى ٣٪ في عام ٢٠٢١، ثم يتراجع قليلاً في ظل تطبيق إجراءات الترشيد المالي لمواجهة العجز. ونتوقع أن يتم التغلب على تحدي السيولة الذي تواجهه الحكومة على المدى القريب، إلا أن إصلاح أوضاع المالية العامة أصبح أمراً ملحاً للحد من مواطن الضعف ووقف استنزاف الاحتياطي العام. وعلى الجانب الاخر، قد تؤدي الضغوط المالية وتباطؤ النمو الاقتصادي إلى تسريع وتيرة الإصلاحات المالية في الفترة القادمة.

انتعاش متوقع للاقتصاد في ٢٠٢١ في ظل تزايد الضغوط المالية

يشهد الاقتصاد تعافياً جزئياً من عمليات الإغلاق المرتبطة بالجائحة وإغلاق أنشطة الأعمال التي بدأت منذ شهر مارس الماضي، وبالرغم من رفع معظم تلك القيود منذ منتصف أغسطس وإظهار بعض المؤشرات الاقتصادية للتعافي، إلا أن مزيجاً من العوامل التي تضمنت استمرار حالات الاصابة بالفيروس، وانخفاض أسعار النفط، وتلاشي تدابير سياسات الدعم المؤقتة، إضافة إلى المخاوف المتعلقة بتمويل العجز، مما قد يؤثر على إمكانية حدوث انتعاش قوي. ومن المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة ٤٪ في العام الحالي ثم ينمو بنسبة ٣٪ في عام ٢٠٢١، ويرتفع بمستوى أقل بعد ذلك في ظل عودة الظروف المواتية للنمو الاقتصادي إلى طبيعتها وتطبيق إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة لتقليل العجز. وإلى جانب تدابير الإصلاح المالي، قد يتمكن البرلمان الجديد (من المقرر إجراء الانتخابات في نوفمبر أو ديسمبر ٢٠٢٠) من إحراز تقدم تدريجي في تنفيذ الإصلاحات التي يستند إليها برنامج رؤية الكويت ٢٠٣٥ لتحسين مناخ الأعمال وتنويع الاقتصاد.

كما تراجع إنتاج النفط الى أدنى مستوياته المسجلة في ١٦ عاما، إذ بلغ ٢,٠٩ مليون برميل يوميا في يونيو على خلفية سياسات الأوبك، إلا أنه ارتفع منذ ذلك الحين ومن المتوقع أن يرتفع أكثر خلال العام المقبل تماشيا مع الحصص المقررة التي اعتمدتها منظمة أوبك (الرسم البياني ٢). وإلى جانب تزايد إنتاج النفط، من المقرر أن يواصل الناتج المحلي النفطي (ضمن مفهومه واسع النطاق) النمو بدعم إضافي خلال الأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٣ نتيجة زيادة إنتاج المنتجات المكررة مع بدء تشغيل مشروعي الوقود البيئي النظيف ومصفاة الزور، والتي بمجرد الانتهاء من تنفيذهما ستضاعف الطاقة الإنتاجية لعمليات التكرير تقريباً. وكذلك تطبق شركة نفط الكويت التابعة للحكومة الكويتية إجراءات تقشفية حيث تسعى لخفض ٢٥٪ من ميزانية الإنفاق الرأسمالي خلال خمس سنوات بما يعادل ٧ مليارات دينار كويتي. إلا ان تلك التدابير لن تقف عائقا أمام انتعاش إنتاج النفط نظراً للطاقة الإنتاجية الفائضة التي نتجت عن خفض حصص الإنتاج مؤخراً. وقد يرتفع الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة ١٪ في عام ٢٠٢١ ثم يسجل نمواً في المتوسط بنسبة تتراوح ما بين ٦-٧٪ في السنوات المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣، مما يساهم في رفع نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٢٪ في عام ٢٠٢١ إلى حوالي ٥٪ تقريباً في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.

قضايا تمويل العجز تتصدر واجهة التحديات

أصبحت معالجة العجز المالي أكثر ضرورة في أعقاب انخفاض أسعار النفط منذ مارس الماضي. ومن المتوقع أن يرتفع العجز إلى ٣٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل ٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق قبل أن يتقلص إلى ١٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي بحلول السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وذلك بافتراض تقليص المصروفات بنحو ١٠٪ واستقرار أسعار النفط عند مستوى يقارب ٥٥ دولاراً للبرميل (الرسم البياني ٣). وتستند افتراضاتنا إلى أن الجزء الأكبر من الإصلاح المالي سوف ينتج عن خفض المصروفات على المدى القريب (٥٪ سنوياً خلال العام الحالي والمقبل) خاصة تكاليف الوقود والإنفاق الرأسمالي. كما انه من المتوقع تطبيق بعض الإجراءات الجديدة لزيادة الإيرادات، إذ من المرجح فرض الضريبة الانتقائية (٢٠٢١) وضريبة القيمة المضافة (٢٠٢٢). إلا أنه يفضل اتباع نهج أكثر شمولية للاستدامة المالية، بما في ذلك تحديد إطار متوسط الأجل للمالية العامة، وبالتعاون بين الحكومة والبرلمان.

كما أن تمويل العجز أصبح من القضايا الملحة نظراً لاستمرار استنفاد صندوق الاحتياطي العام وعدم إمكانية استخدام أصول صندوق الأجيال القادمة الأكبر حجماً وكذلك توقف إصدار أدوات دين جديدة منذ عام ٢٠١٧ في انتظار الموافقة على قانون الدين العام الجديد. وبافتراض إقرار هذا القانون قريباً، وتحسن تدريجي لعجز الموازنة، والقيام بإصدار أدوات دين بقيمة صافية تقدر بحوالي ٣ مليارات دينار كويتي سنوياً اعتباراً من العام المقبل، سوف يرتفع مستوى الدين العام إلى ٣١٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، والذي ما يزال يعتبر من المستويات المنخفضة وفقاً للمعايير الدولية. ومن شأن ذلك المساهمة في توفير سبل الاستدامة على المدى الطويل، بشرط تطبيق إصلاحات جادة في المدى القصير. وفي ذات الوقت، تشير توقعات الحساب الجاري الخارجي إلى أداء أفضل، على الرغم من تسجيل عجز هذا العام للمرة الثانية فقط على الإطلاق.

التضخم سيظل منخفضاً على الرغم من الارتفاع الذي شهده مؤخراً

ما تزال معدلات التضخم منخفضة، وإن شهدت ارتفاعاً متواضعاً على خلفية تداعيات جائحة كوفيد-١٩ نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية بصفة خاصة، إلا أنها ترجع أيضاً إلى تزايد الضغوط من عوامل أخرى "أساسية" والتي قد تكون مرتبطة بسلاسل التوريد وانتعاش الإنفاق الاستهلاكي بعد الإغلاق. ونتوقع أن تتراجع تلك العوامل قليلاً خلال العام المقبل بما يؤدي إلى تراجع معدل التضخم إلى ١,٥٪ مقابل ١,٨٪ في عام ٢٠٢٠، على الرغم من تعافي النمو الاقتصادي (الرسم البياني ٤). كما يعتبر ضعف الإيجارات السكنية من المخاطر السلبية التي تؤثر على التوقعات، في حين أن إمكانية تطبيق ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠٢٢ من شأنه أن يساهم في دفع التضخم للارتفاع بصفة مؤقتة. وفي ذات الوقت، بلغ معدل نمو الائتمان ٤,٩٪، على أساس سنوي، في أغسطس حيث شهد استقراراً على الرغم من الاضطرابات الشديدة للأنشطة المتعلقة به وذلك بفضل الدعم الذي وفرته خطوط الائتمان الطارئ وتأجيل استحقاقات سداد الديون (الرسم البياني ٥). ومن جهة أخرى، تم خفض سعر الخصم بنسبة ١,٢٥٪ خلال شهر مارس ليصل إلى ١,٥٪، وقد يظل عند مستواه الحالي خلال الفترة المقبلة في ظل اتباع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سياسة نقدية تيسيرية مؤخراً وعدم حدوث أي تغييرات على سياسات سعر الصرف.

مخاطر استمرار العجز المالي وتباطؤ وتيرة استحداث فرص العمل

ونتوقع أن يتم التغلب على تحدي السيولة الذي تواجهه الحكومة على المدى القريب، إلا أن إصلاح أوضاع المالية العامة أصبح أمراً حيوياً للحد من أوجه الضعف بعد تقلص موارد الاحتياطي العام. كما أن استحداث فرص عمل جديدة يُعد أمراً ضرورياً للغاية، إلى جانب تأثير تطورات سوق العمل على الأعمال التجارية والقدرة التنافسية. أما على الصعيد الايجابي، قد تؤدي الضغوط المالية وتباطؤ النمو الاقتصادي إلى تسريع وتيرة الإصلاح خلال الفترة القادمة.

الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

		٢٠١٩	٢٠٢٠*	٢٠٢١*	٢٠٢٢*	٢٠٢٣*
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	مليار دولار	١٣٦	١٠٥	١١٦	١٢٨	١٣٥
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	النمو السنوي ٪	٠,٧-	٦,٢-	١,٩	٥,٥	٣,٩
❖النفطي	النمو السنوي ٪	٢,٠-	٨,٠-	١,٠	٨,٠	٥,٠
غير النفطي	النمو السنوي ٪	١,٠	٤,٠-	٣,٠	٢,٥	٢,٥
ميزان المالية العامة	من الناتج المحلي ٪ الإجمالي	٩,٥-	٢٣,٠-	٢٠,٢-	١٢,٠-	١٠,٠-
(السنة المالية)	من الناتج المحلي الإجمالي ٪	١٦,٣	٢,٠-	٣,٠	٧,٠	٧,٠
الحساب الجاري	النمو السنوي ٪	١,١	١,٨	١,٥	٤,٠	٢,٠

❖ يتضمن نشاط التكرير

المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

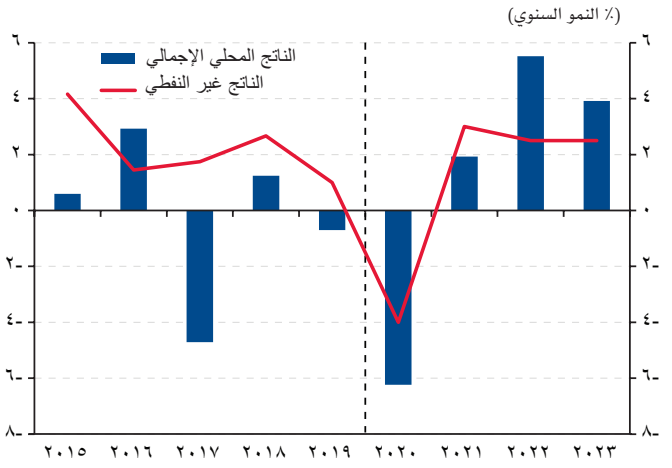

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء /تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: إنتاج النفط الخام

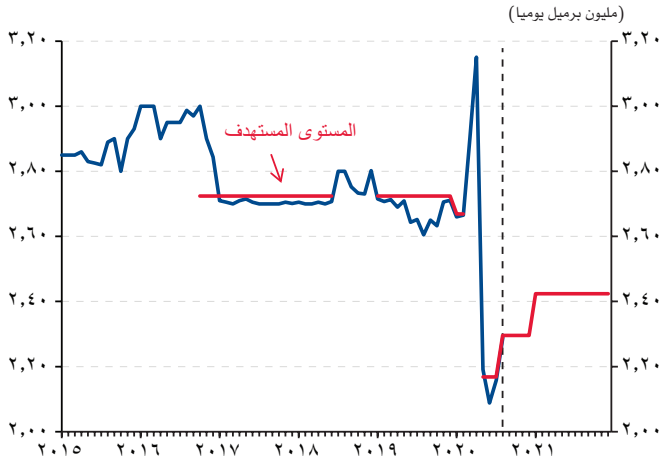

المصدر: JODI/ تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٣: رصيد المالية العامة

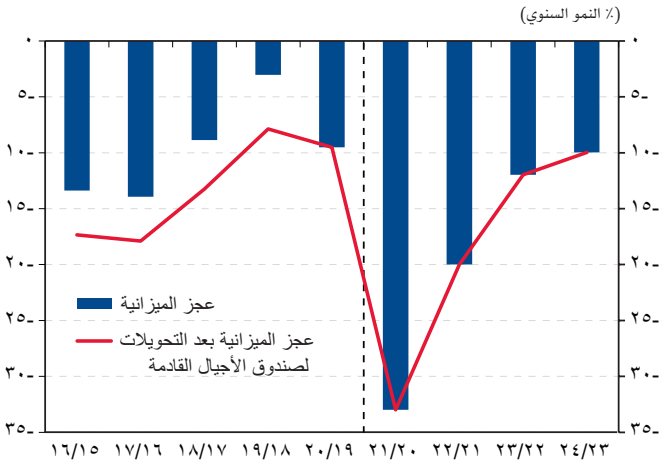

المصدر: زارة المالية/ تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٤: التضخم

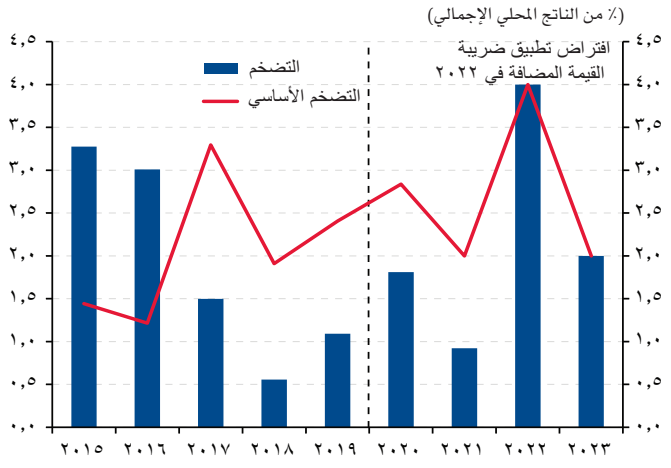

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء/ تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: الائتمان المصرفي

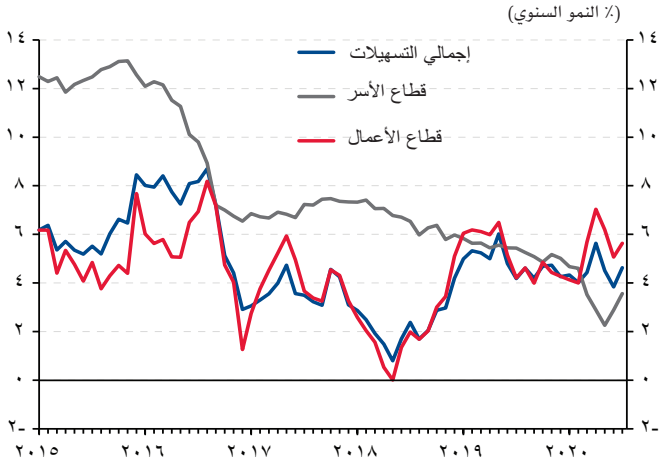

المصدر: بنك الكويت المركزي / بنك الكويت الوطني

عمان

من المتوقع أن يتعافى الاقتصاد العماني خلال العام المقبل بعد الانكماش هذا العام في ظل تداعيات جائحة كورونا. ويتوقع أن ينتعش نشاط القطاعين النفطي وغير النفطي، ليبلغ متوسط معدل نمو القطاع غير النفطي حوالي ٣٪ سنوياً خلال فترة التوقع. ومن المرجح أن يبقى ميزان المالية العامة في حالة عجز في ظل غياب إجراءات إعادة الهيكلة والإصلاح المالي، مما سيؤدي إلى زيادة الدين العام إلى أكثر من ٩٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٣. وتتمثل أبرز التحديات للآفاق الاقتصادية في استمرار تراجع الوضع المالي، والضغوط على احتياطي النقد الأجنبي، والحساسية العالية لتقلبات أسعار النفط.

إصلاحات تعزيز النمو لدعم الاقتصاد

من المتوقع أن تؤدي الصدمة المزدوجة لانخفاض أسعار النفط وتداعيات جائحة كورونا إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة -٥,٠٪ في عام ٢٠٢٠. ولكن من المنتظر أن يتعافى الاقتصاد بقوة في عام ٢٠٢١ بمعدل نمو بنحو ٣,٧٪ قبل ان يبلغ متوسط النمو حوالي ٣,٢٪ سنوياً خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ على خلفية ارتفاع إنتاج الغاز والإنفاق على البنية التحتية. (الرسم البياني ١). في حين أن إنتاج النفط في السلطنة سيظل مقيداً بالالتزام باتفاقية خفض حصص الإنتاج المطبقة من قبل مجموعة أوبك وحلفاؤها، إلا أن التوسع المستمر في إنتاج الغاز سيعوض ذلك التأثير، لا سيما عقب اكتشافات الغاز الطبيعي غير المصاحب وعقد اتفاقيات مع شركات الطاقة الدولية. ونتيجة لذلك، نتوقع نمو نشاط القطاع النفطي بمتوسط يبلغ ٣,٩٪ سنوياً خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣.

وفي المقابل، من المتوقع أن يتعافى القطاع غير النفطي من الانكماش الناجم عن الوباء في عام ٢٠٢٠ بنسبة ٤,٥٪ لينمو بنسبة ٣,٢٪ في عام ٢٠٢١ قبل أن يتباطأ النمو قليلاً إلى ٣,٠٪ على مدار عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣. وقد ضخت الحكومة في شهر مارس الماضي ما قيمته ٢٠,٨ مليار دولار من الحوافز المالية في الاقتصاد، كما تم اتخاذ تدابير إضافية في شهر سبتمبر، بما في ذلك تمديد إضافي لبرنامج تأجيل سداد أقساط القروض. وسيكون النمو مدفوعًا بالخطة الطموحة لتنويع مصادر الإنتاج والإيرادات "رؤية ٢٠٤٠"، والتي تهدف إلى تحقيق المزيد من المكاسب التنموية في قطاعي السياحة والتصنيع.

عودة التضخم للارتفاع مع اقتراب تطبيق ضريبة القيمة المضافة

من المرجح أن يظل التضخم ضعيفا خلال الأشهر الستة المقبلة بسبب الانخفاض النسبي للطلب المحلي وأسعار المواد الغذائية والقطاع السكني. ولكن، في ظل توقع تطبيق ضريبة القيمة المضافة اعتباراً من أبريل ٢٠٢١ بنسبة ٥٪، يمكن أن يرتفع معدل التضخم إلى ٢,٥٪ في ذلك العام، قبل أن يعود ويتراجع في عام ٢٠٢٢. (الرسم البياني ٢)

ترجيح استمرار التحديات على مستوى المالية العامة والقطاع الخارجي

على الرغم من بعض الإصلاحات التي تم تنفيذها فيما يخص المالية العامة على مدار الأشهر القليلة الماضية، ومنها التخفيض في أبريل للإنفاق الحكومي المتوقع بنسبة ١٠٪ والتخفيض الإضافي في مايو بنسبة ٥٪، وذلك بهدف تعويض جزء من التدني في الإيرادات، فإنه من المتوقع أن يظل العجز المالي مرتفعاً بشكل نسبي خلال الثلاث سنوات القادمة. ومن المتوقع أن تتحسن عوائد النفط، والتي تمثل حوالي ٧٠٪ من الإيرادات الحكومية، على وقع ارتفاع أسعار النفط خلال فترة التوقعات. ومن المنتظر أن تستفيد الإيرادات غير النفطية من تعزيز جهود تنويع الاقتصاد وتطبيق ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠٢١. ومن المتوقع أن تطرح الحكومة برنامج إصلاحات متوسط المدى، والذي يتضمن تسريع المبادرات الواردة في البرنامج الوطني للتوازن المالي "توازن". وفي حال عدم إجراء إصلاحات مالية كبيرة، سيظل العجز مرتفعا ليصل في المتوسط إلى ١١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣. (الرسم البياني ٣)

ويتوقع أن يصل عجز الحساب الجاري إلى نحو ١٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠، على أن يتقلص إلى ٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٣ وسط تحسن عائدات تصدير النفط والغاز الطبيعي المسال. (الرسم البياني ٤)

إصدارات الدين لتمويل العجز

ومع استمرار العجز في الميزانية خلال فترة التوقعات وتعرض احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية للضغوط – إذ انخفضت بنحو ٢٪ منذ بداية العام حتى شهر يوليو لتصل إلى ١٦,٣ مليار دولار (ما يؤمن حوالي عشرة أشهر من كلفة الواردات) – اتجهت الحكومة إلى أسواق الدين لتمويل العجز. وقد تم بالفعل إصدار سندات تنمية محلية بقيمة ١,٤٣ مليون دولار كما تم تأمين قرضٍ تجسيري بقيمة ملياري دولار. وفي شهر سبتمبر، أصدرت الحكومة صكوكًا بقيمة ٥٢٠ مليون دولار بعائد سنوي يبلغ ٥,٢٥٪ وآجل استحقاق يمتد ست سنوات. ولكن كلفة الاقتراض ارتفعت مع تصنيف عُمان دون الفئة الاستثمارية، وخاصة بعد سلسلة من التخفيضات الائتمانية السيادية هذا العام والافاق الاقتصادية السلبية المتوقعة من قبل وكالات التصنيف الائتماني: (+B) من ستاندرد آند بورز و(Ba3) من موديز و(-BB) من فيتش. ومن المتوقع أن يرتفع الدين العام إلى ٩٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام ٢٠٢٣. (انظر الرسم البياني ٣)

استمرار شح السيولة

ومن المرجح أن يستمر شح السيولة على المدى المتوسط، إذ من المتوقع أن يظل نمو الودائع الحكومية ضعيفا (-١٢,٣٪ على أساس سنوي في يوليو) بسبب انخفاض عوائد النفط. وقد أظهرت بيانات شهر يوليو أن نمو إجمالي ودائع العملاء استقر عند ٣,٢٪ على أساس سنوي، مدعومًا بنمو ودائع القطاع الخاص (١٠,٩٪ على أساس سنوي)، والتي تمثل أكثر من ٧٠٪ من إجمالي الودائع. وفي الوقت نفسه، تباطأ نمو الائتمان إلى نسبة ١,٤٪ على أساس سنوي، ويرجع ذلك في الأساس إلى اقتراض القطاع العام إذ انخفض ائتمان القطاع الخاص بنسبة ٠,٣٪ على أساس سنوي. (الرسم البياني ٥)

الاستدامة المالية وتنويع الاقتصاد أبرز التحديات في ظل انخفاض أسعار الطاقة

من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العماني العام المقبل بعد الصعوبات التي واجهها خلال عام ٢٠٢٠. ونرى ان استمرار تسجيل عجز مرتفع في الميزانية، والارتفاع الكبير في مستوى الدين العام، وتراجع المركز المالي الخارجي هي تحديات رئيسية ستحتاج عمان الى السيطرة عليها. وستكون هناك حاجة للحصول على التمويل في ظل انخفاض عوائد النفط والغاز. وبالتالي، فإن ترشيد الإنفاق مطلوب بشكل عاجل، وكذلك زيادة الإيرادات بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة وتفعيل اللجوء الى عمليات الخصخصة. ومع ذلك، فإن الإنفاق على المشاريع المعززة للنمو سيكون أساسياً أيضًا، لا سيما في قطاعي السياحة والتصنيع، اللذين تم تحديدهما ضمن القطاعات الأساسية في المدى الطويل لتنويع مصادر الإيرادات والنمو الاقتصادي.

الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

		٢٠١٩	٢٠٢٠*	٢٠٢١*	٢٠٢٢*	٢٠٢٣*
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	مليار دولار	٧٦,٢	٦٢,٦	٦٧,٩	٧٣,١	٧٧,٠
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٪ النمو السنوي	٠,٤	-٤,٩	٣,٧	٣,٤	٢,٩
❖النفطي	٪ النمو السنوي	٠,٢	-٥,٥	٤,٣	٤,١	٣,٣
غير النفطي	٪ النمو السنوي	٠,٥	-٤,٥	٣,٢	٢,٩	٢,٧
التضخم	٪ النمو السنوي	٠,١	-٠,٨	١,٤	٢,٦	١,٦
رصيد الموازنة	من الناتج المحلي الإجمالي٪	-٩,٠	-١٦,١	-١٢,١	-٩,٨	-٨,٦
رصيد الحساب الجاري	من الناتج المحلي الإجمالي٪	-٥,٤	-١٥,٥	-١١,٣	-٩,٠	-٧,٧
الدين العام	من الناتج المحلي الإجمالي٪	٦١,٢	٨٦,٦	٨٨,٧	٩١,١	٩٣,٤

المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(النمو السنوي ٪)

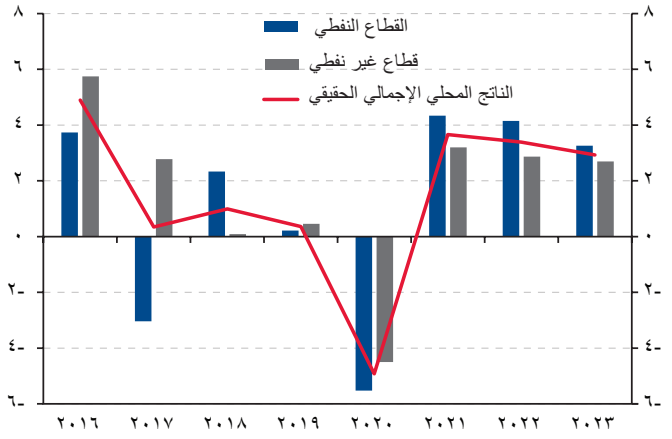

المصدر: Refinitiv وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: تضخم أسعار المستهلكين

(النمو السنوي ٪)

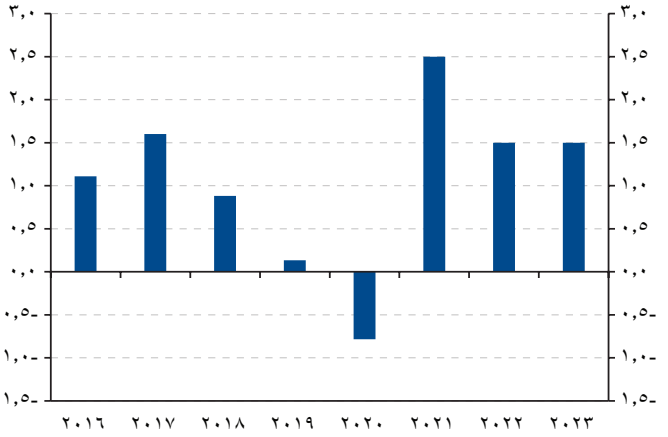

المصدر: Refinitiv وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٣: رصيد الميزانية والدين العام

(٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

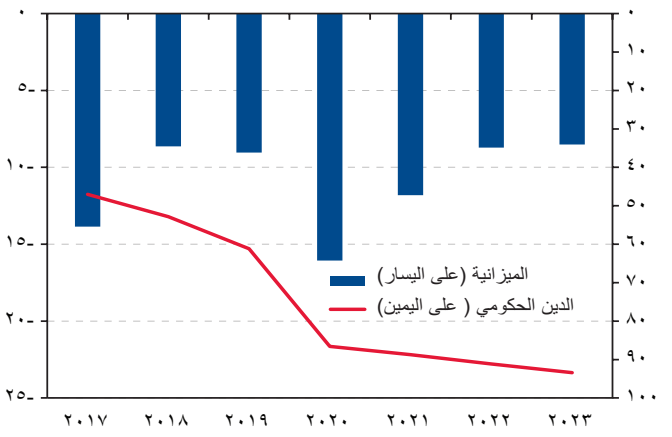

المصدر: Refinitiv وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٤: رصيد الحساب الجاري

(٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

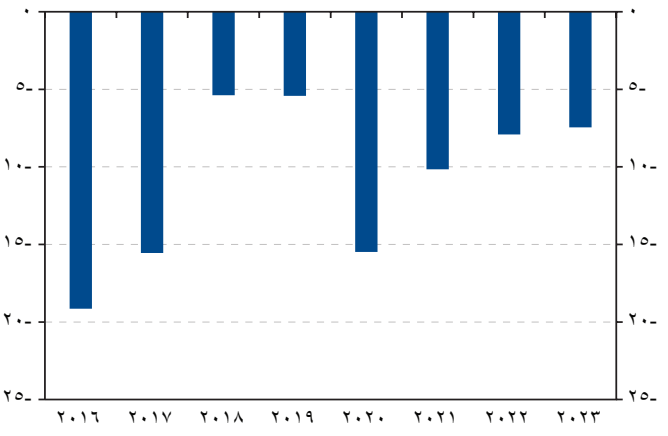

المصدر: Refinitiv وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: الائتمان والودائع المصرفية

(٪ النمو السنوي)

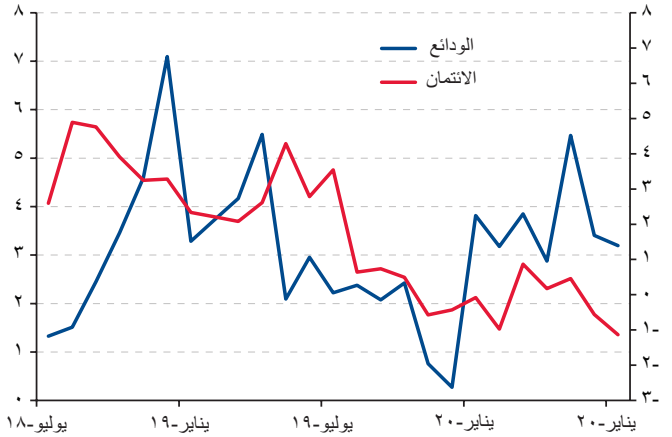

المصدر: البنك المركزي العماني

قطر

من المرجح أن ينكمش الاقتصاد هذا العام بسبب تداعيات جائحة كورونا على النشاط الاستهلاكي والاستثمار، على الرغم من تدخل الحكومة من خلال تقديم حزمة تحفيز لمعالجة هذه التداعيات. ومن المتوقع أن تسجل الميزانية عجزاً بسبب الانخفاض الحاد في أسعار الطاقة. وبالنظر إلى المستقبل، فإن ارتفاع أسعار النفط والغاز، بالتزامن مع الإصلاحات المالية وتوقعات زيادة النشاط الاقتصادي قبل كأس العالم سترفع المصدات المالية، التي من شأنها أن توفر أساساً لمزيد من التعافي للاقتصاد.

جائحة كورونا تتسبب في انكماش اقتصادي حاد خلال العام ٢٠٢٠

من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد القطري بنسبة ٤,٣٪ هذا العام، وهو ثاني انكماش سنوي على التوالي، مدفوعًا بانخفاض حاد في إنتاج القطاع غير النفطي (-٥,٤٪) بسبب قيود الإغلاق المفروضة للحد من تفشي فيروس كورونا (الرسم البياني ١.) إذ تأثرت جميع القطاعات، من تجارة التجزئة والتعليم إلى التمويل والنقل. وتدخلت الحكومة للتخفيف من تداعيات الوباء، وأعلنت عن حزمة تحفيز بقيمة ٢٣,٥ مليار دولار (١٥,٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وتتضمن الحزمة ضخ سيولة من قبل البنك المركزي، وتعليق الرسوم والضرائب، وتقديم القروض والضمانات للشركات من قبل بنك قطر للتنمية واستثمارات من قبل الجهات الحكومية. كما تضرر قطاع النفط والغاز في قطر هذا العام، إذ يتوقع أن ينخفض بنسبة ٣,٠٪ على خلفية تراجع الطلب العالمي على الطاقة.

توقع التعافي في ٢٠٢١ قبل نهائيات كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢

سيكون كأس العالم ٢٠٢٢ هو النقطة المحورية التي من المتوقع أن تحقق الانتعاش الاقتصادي. ففي حين أن البنية التحتية المرتبطة به، مثل شبكة النقل قد اكتملت إلى حد كبير، فإن النشاط الاقتصادي غير النفطي سوف ينتعش خلال فترة التوقعات، بمتوسط ٣,٠ ٪ مع تكثيف الاستعدادات لذلك الحدث، كما يُتوقع تحقيق مكاسب في قطاعي البناء وتجارة الجملة / التجزئة، كما سيحصل قطاع الخدمات على دعم هو في أمس الحاجة إليه من أنشطة السفر والسياحة والنقل. وسيشهد إنتاج قطاع النفط والغاز بعض المكاسب من التشغيل الكامل لمنشأة برزان لإنتاج الغاز التي طال انتظارها باستثمارات ١٠ مليارات دولار. ومن المفترض أن يؤدي ذلك أيضًا إلى زيادة حجم المكثفات والغاز الطبيعي السائل، لكن المساهمة الأكثر أهمية ستأتي بين عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٧، عندما ترفع قطر للبترول إنتاج الغاز الطبيعي المسال بنسبة ٦٤٪، من ٧٧ مليون طن سنويًا إلى ١٢٦ مليون طن سنويًا.

تراجع ضغوط التضخم واحتمالية تطبيق ضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠٢٢

زادت جائحة كورونا من الضغوط على البيئة التضخمية الضعيفة نسبيًا، والتي يسيطر عليها الانكماش بسبب زيادة العرض وضعف طلب المغتربين على إيجارات الإسكان والتي يصل وزنها في سلة مؤشر قياس أسعار المستهلكين الى ٢١٪. وبالنظر إلى المستقبل، سترتفع أسعار المستهلكين بما يتماشى مع النشاط الاقتصادي وبدء فعاليات كأس العالم، وهناك احتمال أن تطبق السلطات ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥٪ خلال فترة التوقع، على الرغم من عدم وجود تأكيدات حتى الآن، وقد يكون عام ٢٠٢٢ هو الوقت الأكثر ترجيحًا، وفي هذه الحالة قد يرتفع التضخم إلى ٣,٧٪. (الرسم البياني ٢)

العجز في الميزانية وإعادة الهيكلة المالية حتى عام ٢٠٢٢

من المتوقع أن يؤدي الانخفاض الحاد في أسعار الطاقة إلى جانب الانخفاض المتوقع في إيرادات ضرائب الشركات هذا العام إلى عودة العجز في الميزانية ليصل إلى ٦,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بعد عامين متتاليين من تحقيق الفوائض (الرسم البياني ٣). وقد أعلنت الحكومة عن تخفيضات في الإنفاق خلال شهري مارس ويونيو، كخفض أجور الوافدين في القطاع العام فضلاً عن ترشيد الإنفاق غير الضروري للوزارات - للتخفيف جزئياً من التداعيات الاقتصادية للجائحة. ومع ذلك، تتمتع قطر ببعض المرونة المالية لإجراء تخفيضات كبيرة في الإنفاق دون كبح الطلب المحلي، بفضل الحصة الكبيرة من الإنفاق الرأسمالي في الميزانية (٤٥٪)، علماً أن حصة كبيرة من ذلك هو إنفاق استسابي، في الوقت الذي تم فيه بالفعل تخصيص جزء كبير من الإنفاق الخاص بكأس العالم. وحتى مع التخفيضات، فمن غير المتوقع أن تتحول الميزانية إلى تحقيق فائض قبل حلول العام ٢٠٢٣ والذي من المتوقع أن يبلغ فيه الفائض ٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ارتفاع الدين العام يقابله وفرة في الأصول الأجنبية

تواصل الحكومة الاستفادة من أسواق الدين المحلية والدولية للمساعدة في تمويل العجز، إذ جمعت ١٠ مليارات دولار في عملية إصدار سندات دولية مع تسجيل فائض كبير في الاكتتاب في أبريل. وبالتالي، يستمر الدين الحكومي في الارتفاع، ومن المتوقع أن يصل إلى ٧٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام قبل أن يتراجع إلى حوالي ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٣. (الرسم البياني ٤) فيما توفر الأصول الأجنبية الكبيرة للبلاد البالغ قيمتها نحو ٤٠ مليار دولار من الاحتياطي الرسمي المتوفر لدى البنك المركزي وحوالي ٣٠٠ مليار دولار في صندوق الثروة السيادي، احتياطيات كبيرة ومصدات مالية للقطاع الخارجي (الرسم البياني ٥). كما لا تزال قطر تتمتع بتصنيف ائتماني مرتفع (على سبيل المثال Aa٣ من موديز) بسبب قوتها المالية وارتفاع نصيب الفرد من الدخل واستقرار عملية صنع السياسات.

انخفاض أسعار الطاقة أبرز التحديات المستقبلية

يعتبر انتعاش أسعار الطاقة أمرًا أساسيًا للآفاق الاقتصادية وذلك نظرًا لأن صادرات النفط والغاز تشكل أكثر من ٧٥٪ من إجمالي إيرادات الميزانية. ومع انخفاض أسعار الغاز الطبيعي المسال إلى أدنى مستوياتها منذ عدة سنوات وسط ارتفاع الإمدادات من المنافسين المتمثلين في أستراليا والولايات المتحدة، وجدت قطر نفسها مضطرة إلى المنافسة سعرياً وبقوة في ظل انخفاض أحجام التداول على العقود طويلة الأجل المرتبطة بمؤشرات النفط وتوجهها نحو الأسعار الفورية. ومن العوامل الأخرى التي تزيد من الضغوط على الأسعار الموجة الثانية من تفشي فيروس كورونا، والتي من شأنها أن تؤخر تعافي الاقتصاد العالمي والمحلي.

الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

		٢٠١٩	٢٠٢٠*	٢٠٢١*	٢٠٢٢*	٢٠٢٣*
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	مليار دولار	١٨٣	١٥٢	١٦٧	١٧٦	١٨١
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٪ النمو السنوي	-٠,٢	-٤,٣	٢,٨	٢,٠	٢,١
❖النفطي	٪ النمو السنوي	-١,٨	-٣,٠	٢,٧	٠,٧	١,٣
غير النفطي	٪ النمو السنوي	١,٣	-٥,٤	٢,٩	٣,٢	٢,٨
التضخم	٪ النمو السنوي	-٠,٩	-١,٣	١,٥	٣,٧	٢,١
الرصيد المالي	من الناتج المحلي الإجمالي٪	١,١	-٦,٢	-١,٧	-٠,٨	٠,٦
الدين العام	من الناتج المحلي الإجمالي٪	٦١,١	٧٨,٤	٦٧,٠	٥٩,٠	٥٠,٧
رصيد الحساب الجاري	من الناتج المحلي الإجمالي٪	٣,٠	-٧,١	-٥,٥	١,٩	١,٨

المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(النمو السنوي ٪ — ٢٠١٣ كسنة مرجعية)

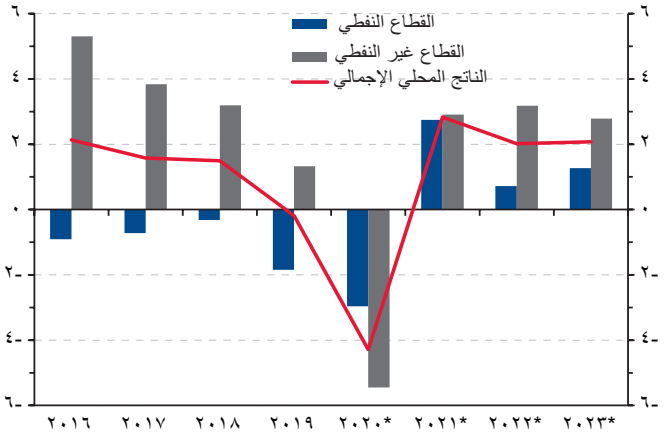

المصدر: جهاز التخطيط ولإحصاء/ تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: تضخم أسعار المستهلكين

(٪ النمو السنوي)

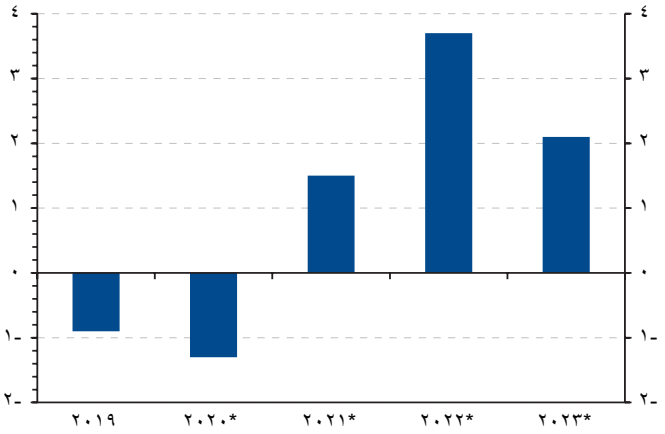

المصدر: جهاز التخطيط ولإحصاء/ تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٣: رصيد المالية العامة

(٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

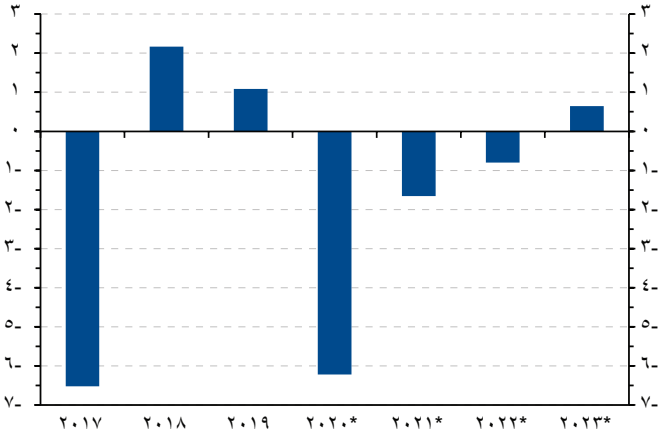

المصدر: وزارة المالية القطرية / تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٤: الدين العام (الإجمالي)

(مليار دولار)

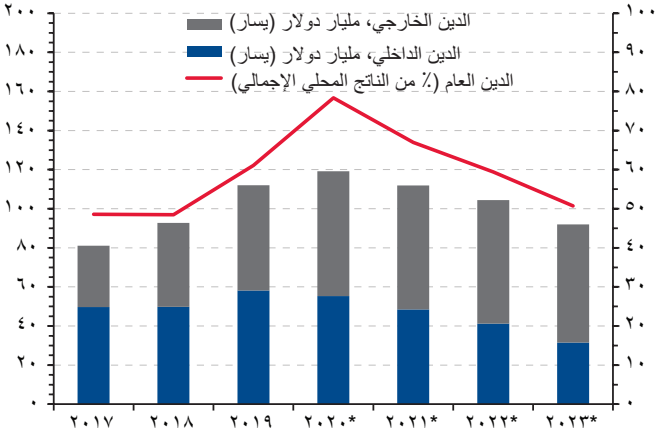

المصدر: مصرف قطر المركزي / تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: احتياطي النقد الأجنبي الرسمي

(٪ النمو السنوي)

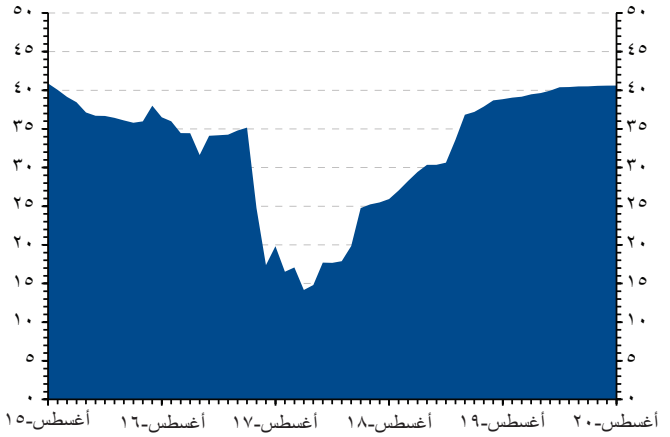

المصدر: مصرف قطر المركزي

المملكة العربية السعودية

نتوقع أن ينخفض النشاط الاقتصادي غير النفطي بنسبة ٢,٦٪ في عام ٢٠٢٠ قبل أن يرتفع مجدداً بنسبة ٢٪ في عام ٢٠٢١، على ان ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -١,٤٪ في العام الحالي وينمو بنسبة +٢,٨٪ العام المقبل على خلفية تعافي نمو القطاع النفطي اعتباراً من عام ٢٠٢١. ومن المتوقع أن يحدث التعافي تدريجياً في ظل ارتفاع حالة عدم اليقين وقد يستغرق الأمر حتى النصف الثاني من عام ٢٠٢٢ لتعويض كافة الخسائر التي شهدها القطاع الخاص في عام ٢٠٢٠. كما يتوقع أيضاً أن يتقلص مستوى العجز المالي إلى ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١ مما يعتبر أفضل بكثير من توقعات العجز البالغة ١٢,٦٪ من الناتج المحلي لهذا العام بدعم من زيادة الإيرادات وتراجع النفقات. ومن جهة أخرى، ترتبط أبرز التحديات الرئيسية بجائحة كوفيد-١٩ خاصة إذا تأخر احتواء الجائحة او توزيع اللقاح في المنطقة. وتعتبر أسعار النفط أيضاً من التحديات الرئيسية في حال ظل الطلب منخفضاً وما لم تتمكن الأوبك وحلفائها من احتواء الامدادات.

مساهمة القطاعين النفطي وغير النفطي في تعزيز التعافي الاقتصادي في عام ٢٠٢١

خلال الربع الثاني من العام الحالي، والذي يعتبر أسوأ فترات عام ٢٠٢٠ نظراً لإغلاق أنشطة الأعمال، انكمش القطاع غير النفطي بنسبة ٨,٢٪ على أساس سنوي مما أدى إلى تراجع أداء القطاع خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠ بنسبة ٣,٢٪. وبطبيعة الحال تأثر القطاع الخاص (-١٠٪ على أساس سنوي في الربع الثاني من العام الحالي) بمستويات أعلى بكثير من القطاع الحكومي (-٣,٥٪). وكان قطاع التجزئة والضيافة الأكثر تضرراً، إذ انكمش بنسبة ١٨,٣٪ في الربع الثاني، في حين كان قطاع التمويل الأكثر مرونة، إذ تراجع بنسبة ٠,٣٪ فقط. كما فقدت أكثر من ٦٤ ألف وظيفة على مستوى القطاع الخاص خلال الربع الثاني وقفز معدل البطالة بين المواطنين من ١١,٨٪ في الربع الأول إلى ١٥,٤٪. وتشير أحدث البيانات إلى تحسن تدريجي في الإنتاج بدءاً من الربع الثالث، إلا أنه قد يواصل انكماشه على أساس سنوي مما سيؤدي إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة ٢,٦٪ في عام ٢٠٢٠. ويعزى توقع هذا الانكماش المحدود بصفة رئيسية إلى مرونة القطاع الحكومي في حين يتوقع أن ينكمش القطاع الخاص بنسبة ٣,٩٪ في عام ٢٠٢٠.

أما في عام ٢٠٢١، فمن المتوقع أن يكون التعافي الاقتصادي تدريجياً وذلك لتزايد حالة عدم اليقين فيما يتعلق باحتواء الجائحة وتوافر اللقاح، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط والتي تعتبر من أبرز العوامل الرئيسية لاستدامة أي انتعاش اقتصادي في المستقبل. وعلى الرغم من التراجع الحاد لحالات الإصابة بالفيروس في السعودية منذ يونيو الماضي، إلا أن هناك مخاطر عالية (كما شهدنا في العديد من الدول المختلفة على مستوى العالم) فيما يتعلق بزيادة حالات الاصابة مجدداً بعد استئناف الأنشطة الاقتصادية الاعتيادية وفتح الحدود أمام السفر. أما بالنسبة للقاح، فعلى الرغم من التطورات الإيجابية إلا أنه من غير المرجح أن يتم توزيعه على نطاق واسع في المنطقة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢١ حتى في حالة حصول اللقاح على الموافقات اللازمة في أوائل عام ٢٠٢١. ولا يقتصر ظهور التحديات الاقتصادية الناتجة عن زيادة أعداد الإصابة في المستقبل على إعادة فرض تدابير الاغلاق فقط، بل يمتد ليشمل ثقة المستهلك والأعمال أيضاً، والتي قد تنعكس على إنفاق القطاع الخاص والاستثمارات، في حين قد تستقر مستويات الإنفاق الحكومي نظراً للحاجة المستمرة إلى تعديل أوضاع المالية العامة.

كما ان رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة ثلاثة اضعاف في يوليو ٢٠٢٠ من الممكن ان تؤثر على نمو الاستهلاك في عام ٢٠٢١. وبالنظر إلى كل تلك العوامل، نتوقع أن يستغرق الأمر حتى النصف الثاني من عام ٢٠٢٢ لتعويض الأضرار التي لحقت بالقطاع الخاص في عام ٢٠٢٠. ونتوقع نمو القطاع غير النفطي بنسبة ٢٪ في عام ٢٠٢١ وأن يصل متوسط النمو سنوياً في الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ إلى ٣٪. أما بالنسبة للقطاع النفطي، فقد شكل ضغوطا على النمو في عام ٢٠١٩ والنصف الأول من عام ٢٠٢٠، إذ انخفض بنسبة ٣,٦٪ و٤,٩٪، على التوالي، على خلفية اتفاق الأوبك وحلفائها. ومن المتوقع أن يزداد إنتاج النفط في ظل تخفيف الأوبك وحلفائها تخفيضات حصص الإنتاج، ونتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي في المتوسط بنسبة ٣,٤٪ سنوياً خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٢١-٢٠٢٣ بعد انخفاض متوقع بنسبة ٦,١٪ في عام ٢٠٢٠. إلا انه في ظل استمرار الضغط على أسعار النفط نتيجة لضعف مستويات الطلب العالمي على خلفية تفشي الموجة الثانية من الفيروس في بعض الدول، فقد تلجأ الأوبك وحلفائها مرة أخرى لتقليص الامدادات سعياً منها لموازنة سوق النفط، مما يلقي بظلال من الشك على نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي. وبصفة عامة، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط بنسبة ٣٪ سنوياً خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٢١-٢٠٢٣ بعد انخفاض متوقع بنسبة ٤,١٪ في العام الحالي، مقابل التقديرات الحكومية بأن يصل معدل التراجع إلى ٣,٨٪.

وبعد زيادة ضريبة القيمة المضافة ثلاثة أضعاف، قفز التضخم إلى ٥,٧٪ في سبتمبر، ومن المتوقع أن يظل متوسط التضخم مرتفعاً عند مستوى ٣,٧٪ في العام الحالي و٣,٩٪ في عام ٢٠٢١، قبل أن يعود إلى مستوياته الاعتيادية عند ٢٪ بعد ذلك. أما فيما يتعلق بالائتمان، فقد واصل نموه ليبلغ نسبة ١١,٥٪ منذ بداية العام الحالي حتى نهاية شهر سبتمبر بدعم من تمويل الرهن العقاري. وانتعش نمو الائتمان الممنوح للشركات إلى نحو ٨٪ منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه إلا ان أكثر من ٧٠٪ من تلك الزيادة حدثت خلال الربع الأول من العام الحالي قبل فرض عمليات الإغلاق والقيود الأخرى المرتبطة باحتواء الجائحة. ونتوقع نمو الائتمان بنسبة ١٣٪ في عام ٢٠٢٠، ثم تباطؤ النمو إلى ٩٪ في عام ٢٠٢١. ومؤخراً، ألغت الحكومة ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١٥٪ على المعاملات العقارية، وتم استبدالها بضريبة مبيعات بنسبة ٥٪ ضمن مساعيها المستمرة لدعم القطاع.

تحسن الميزانية والأوضاع الخارجية في عام ٢٠٢١

تعرض الوضع المالي للضغط في التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٢٠، اذ انخفضت الإيرادات بنسبة ٢٤٪ وانخفض الإنفاق الإجمالي بنسبة ٣٪ مما أدى إلى وصول العجز إلى ١٨٤ مليار ريال سعودي. وقد اتخذت الحكومة التدابير المناسبة للتعامل مع الأوضاع المالية من خلال رفع ضريبة القيمة المضافة ثلاثة أضعاف وزيادة الجمارك والتوقف عن صرف بدل غلاء المعيشة. ومن المتوقع أن يصل عجز الميزانية إلى ١٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠ فيما يعتبر أعلى قليلاً من نسبة ١٢٪ المتوقعة في تقرير الموازنة التقديرية لعام ٢٠٢١. وتماشياً مع الموازنة التقديرية، فانه وفي ظل ارتفاع الإيرادات وانخفاض النفقات في عام ٢٠٢١، من المتوقع أن ينخفض العجز إلى ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وخلال عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، من المتوقع أن يؤدي ثبات مستويات الإنفاق بصفة عامة، بالتزامن مع ارتفاع الإيرادات إلى تراجع مستوى العجز إلى ٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٣. ووفقاً لذلك، قد تصل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٣٧٪ في عام ٢٠٢٣، والتي تعتبر أقل بكثير من السقف المحدد بنسبة ٥٠٪.

ومن المتوقع أن يتحول الحساب الجاري إلى العجز في عام ٢٠٢٠، على أن يتحسن هامشياً بعد ذلك على خلفية زيادة الصادرات. وترتبط التحديات الرئيسية لتوقعاتنا بالجائحة، خاصة إذا تأخر توزيع اللقاح في المنطقة، هذا إلى جانب إمكانية تراجع أسعار النفط إلى مستويات أقل من المتوقع إذا تراجع الطلب عن العرض في ظل غياب تفعيل الأوبك وحلفائها لتخفيضات جديدة لحصص الإنتاج.

الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

		٢٠١٩	٢٠٢٠*	٢٠٢١*	٢٠٢٢*	٢٠٢٣*
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	مليار دولار	٧٩٣	٧٠٤	٧٧٣	٨٢٦	٨٦٥
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٪ النمو السنوي	٠,٣	-٤,١	٢,٨	٣,١	٣,٢
النفطي	٪ النمو السنوي	-٣,٦	-٦,١	٣,٨	٣,٥	٢,٩
غير النفطي	٪ النمو السنوي	٣,٣	-٢,٦	٢,٠	٢,٧	٣,٣
التضخم	٪ النمو السنوي	١,٢-	٣,٧	٣,٩	٢,٠	٢,٠
ميزان المالية العامة	٪ من الناتج المحلي الإجمالي	٤,٥-	-١٢,٦	٧,٠-	٥,١-	٣,٤-
الدين العام	٪ من الناتج المحلي الإجمالي	٢٢,٨	٣٢,٤	٣٣,٧	٣٥,٧	٣٧,٥
الحساب الجاري	٪ من الناتج المحلي الإجمالي	٤,٨	-٣,٣	٠,١	١,٥	١,٥
نمو القروض	٪ النمو السنوي	٧,٦	١٣,٠	٩,٠	٧,٥	٦,٠

المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

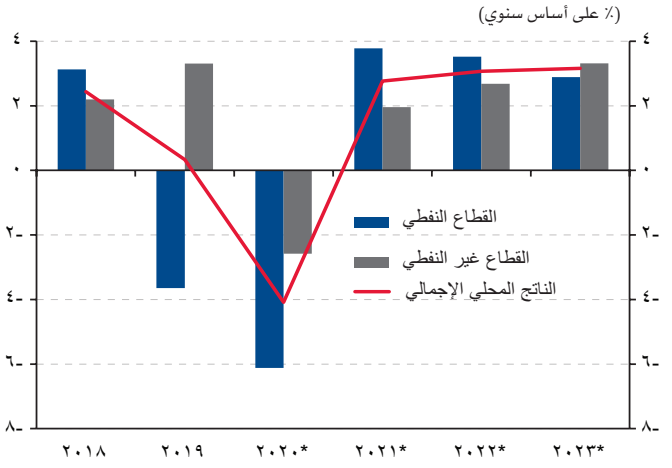

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: النمو في الائتمان والودائع

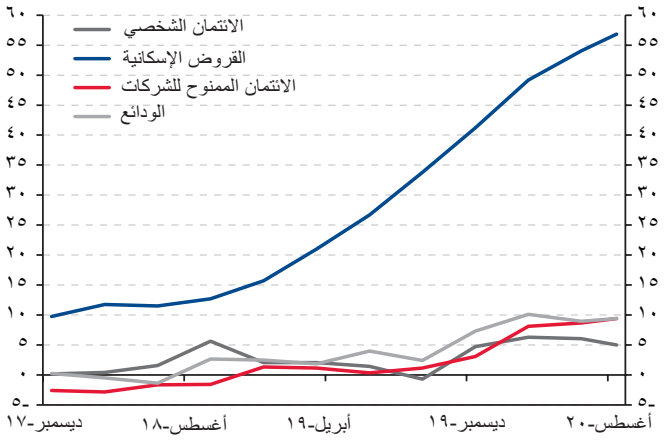

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي وتقديرات بنك الكويت الوطني لشهري يوليو وأغسطس ٢٠٢٠

الرسم البياني ٣: رصيد المالية العامة والدين العام

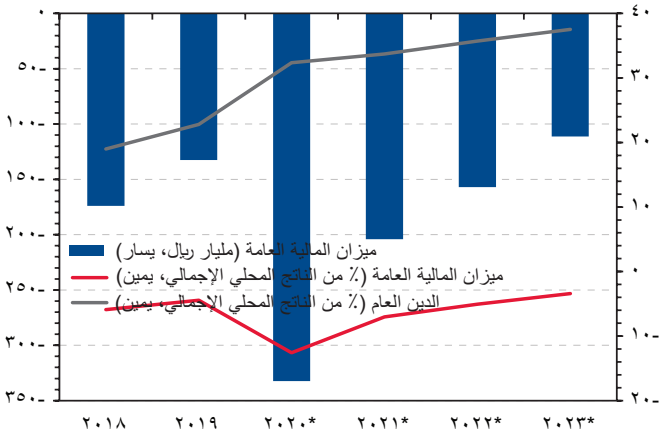

المصدر: وزارة المالية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٤: رصيد الحساب الجاري

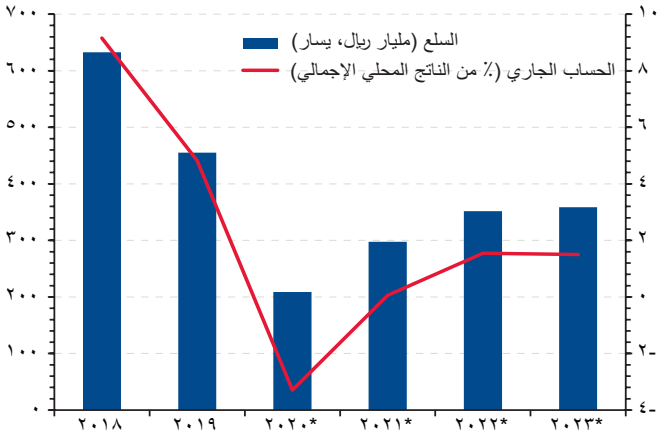

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، مؤسسة النقد العربي السعودي وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: الإصابات والوفيات من جائحة كوفيد-١٩

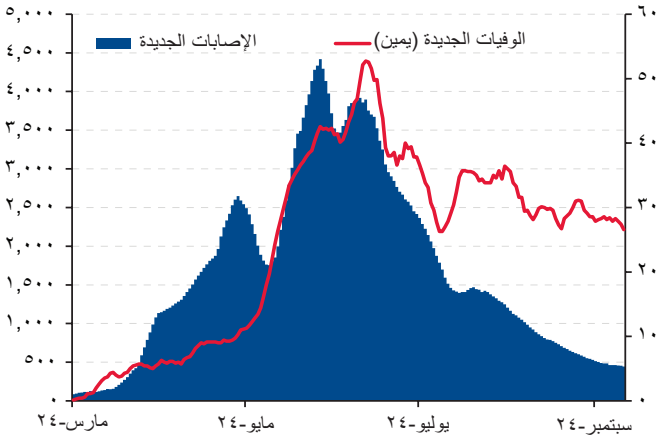

المصدر: وزارة الصحة

الإمارات العربية المتحدة

نتوقع انكماش النشاط الاقتصادي بنسبة ٦,٦٪ في عام ٢٠٢٠ نتيجة لتراجع الطلب العالمي والقيود التي فرضتها الجائحة، ومن المقرر أن يتعافى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ما بين ٢٠٢١-٢٠٢٣ لينمو في المتوسط بمعدل ٣,٠٪ سنوياً. كما سيستمر التضخم في الانخفاض عام ٢٠٢٠ ليصل إلى ١,٧٪ مع تسجيله لنمو معتدل بنسبة ١٪، في المتوسط، في الفترة الممتدة ما بين ٢٠٢١-٢٠٢٣. من جهة أخرى، قد تسجل الميزانية العامة عجزاً بنسبة ٩,٨٪ من الناتج المحلي، قبل أن يستقر عند مستوى ٣,٣٪ من الناتج المحلي في المتوسط خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٢١-٢٠٢٣. وستساهم تدابير التحفيز المالي في الحد من تداعيات الجائحة على القطاعات الأكثر تضرراً، إلا ان حالة عدم اليقين بشأن مسار الجائحة وانخفاض أسعار النفط قد يؤثران سلباً على تعافي الاقتصاد.

انكماش شديد وتعاف معتدل

على الرغم من إعادة فتح الانشطة الاقتصادية في النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، والنجاح المبكر لجهود احتواء الموجة الأولى من الجائحة، إلا ان النشاط الاقتصادي تأثر بشكل كبير في عام ٢٠٢٠ بصفة عامة. ومن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦,٦٪ خلال العام الحالي قبل أن يشهد انتعاشاً معتدلاً في الفترة الممتدة ما بين ٢٠٢١-٢٠٢٣ بمعدل نمو يصل إلى ٣,٠٪ سنوياً، في المتوسط (الرسم البياني ١). وقد يؤدي تطبيق اتفاقية الأوبك وحلفائها إلى انخفاض إنتاج النفط من ٣,١ مليون برميل يومياً في عام ٢٠١٩ إلى ٢,٧ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٠، إلا انه في ظل الزيادة المتوقعة في الطاقة التكريرية من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة ٨,٧٪. وعلى المدى المتوسط، من المقرر أن يتعافى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي بوتيرة ثابتة تصل إلى ٢,٥٪ سنوياً في المتوسط خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٢١-٢٠٢٣ في ظل التراجع عن سياسة تخفيضات حصص الإنتاج.

كما سيتعرض الاقتصاد غير النفطي لضغوط شديدة ليسجل انكماشاً حاداً بنسبة ٥,٦٪ في عام ٢٠٢٠، قبل أن يسجل نمواً يصل في المتوسط إلى ٣,١٪ في الفترة الممتدة ما بين ٢٠٢١-٢٠٢٣. ويعتبر قطاع تجارة الجملة والتجزئة من أكثر القطاعات تضرراً نتيجة لإغلاق مراكز التسوق وفرض القيود الصحية، في حين أدى تراجع أسعار النفط إلى تباطؤ قطاع البناء والتشييد على خلفية تراجع الاستثمارات، لا سيما الخاصة بالمشاريع الممولة من قبل الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، فإن إعادة فتح البلاد أمام السياح في أوائل شهر يوليو الماضي قد يساهم في الحد من تداعيات الجائحة إلا انه لن يعوض بالكامل خسائر قطاع السياحة نظراً لإمكانية تراجع عدد السياح الوافدين إلى الإمارات بأكثر من ٤٠٪ في عام ٢٠٢٠. وقد يساهم تأجيل معرض إكسبو من عام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢١ في تعزيز الانتعاش العام المقبل.

ارتفاع التضخم تدريجياً في عام ٢٠٢١

سيلعب ضعف الطلب المحلي دوراً في تخفيض الضغوط التضخمية. كما ستواصل إيجارات المساكن (تمثل ٣٤٪ من سلة مؤشر أسعار المستهلكين) تراجعها، في حين أن انخفاض أسعار الوقود قد يزيد من الضغوط الانكماشية، إذ يتوقع أن يسجل التضخم معدلاً سالباً بنسبة -١,٧٪ في عام ٢٠٢٠ قبل أن يصل في المتوسط إلى ١٪ سنوياً خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٢١-٢٠٢٣. وسوف تواصل أسعار العقارات السكنية اتجاهها السلبي، إذ انخفضت الأسعار في أبو ظبي ودبي بنسبة ٧,٧٪ و٦,٧٪ على أساس سنوي على التوالي خلال الثماني أشهر الأولى من عام ٢٠٢٠ (الرسم البياني ٣). وسيساهم انخفاض الإيجارات في الضغط سلباً على معنويات المستثمرين، إلا ان زيادة العرض مع استكمال بعض المشاريع قد يؤثر على الأسعار على المدى المتوسط ويضغط على هوامش ربح أصحاب المشاريع. من جهة أخرى، قد يؤثر أيضاً انخفاض قيمة الأصول على محافظ القروض لدى البنوك.

ومن المقرر أن يساهم الخفض الذي شهدته أسعار الفائدة في مارس الماضي بمقدار تراكمي بلغ ١٢٥ نقطة أساس في توفير المزيد من الدعم للطلب على ائتمان القطاع الخاص، مع تقليل أعباء خدمة الدين. وقد ينمو الائتمان المحلي بنسبة ٣,١٪ في عام ٢٠٢٠ بدعم من تزايد الطلب على الائتمان من القطاع العام، في حين يرجح ان ينخفض طلب القطاع الخاص (الرسم البياني ٤).

التحفيز الحكومي سيساهم في الحد من آثار بعض الضغوط

قد تساهم حزم التحفيز المالي والنقدي، والتي بلغت ١٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في الحد من تداعيات الأزمة وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد. وشملت حزمة تحفيز البنك المركزي البالغة ٢٥٦ مليار درهم توجيه ٥٠ مليار درهم لدعم تسهيلات تمويل البنوك بتكلفة صفرية والتي وفرت تدابير الإغاثة وإعادة هيكلة القروض لأكثر من ٣٠٠ ألف شخص وقرابة ١٠ آلاف شركة صغيرة ومتوسطة وحوالي ١٥٠٠ شركة خاصة. بالإضافة إلى ذلك، تضمنت العديد من المبادرات الاتحادية والمحلية تخفيض أو إلغاء العديد من الرسوم الإدارية، هذا إلى جانب تخصيص ١٥٪ من المشتريات والعقود الحكومية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحفيز النمو. من جهة أخرى، بلغ إجمالي حزم التحفيز التي قدمتها دبي منذ بداية الجائحة، والتي تضمنت توفير الدعم المالي لقطاعات الضيافة والبناء والتعليم، ٦,٣ مليار درهم إماراتي، بينما قدمت أبو ظبي مبادرات متعددة بما في ذلك تخصيص ٥ مليارات درهم لدعم المياه والكهرباء للمواطنين والقطاعين التجاري والصناعي.

اتساع العجز المالي والخارجي

من المتوقع أن يتسع عجز المالية العامة في عام ٢٠٢٠، إذ أعلنت الحكومات الاتحادية والمحلية عن ميزانيات توسعية. وسيؤدي انخفاض إنتاج النفط وتراجع أسعاره بالتزامن مع إجراءات التحفيز المالي من جانب الإيرادات الحكومية إلى خفض إجمالي الإيرادات بنسبة ٣٥٪ في عام ٢٠٢٠ لتصل إلى مستويات عام ٢٠١٥ تقريباً. من جهة أخرى، قد يرتفع إجمالي الإنفاق بنسبة ٢,٣٪ مع زيادة النفقات الجارية لتتخطى مستويات خفض الإنفاق الرأسمالي. وقد يكون من الصعب الإعلان عن تخفيضات كبيرة على صعيد النفقات الجارية نتيجة للمكونات غير المرنة (المتكررة) التي يصعب تعديلها. وسيتسع عجز المالية العامة إلى ٩,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠ قبل أن يصل في المتوسط إلى ٣,٣٪ سنويا في المتوسط خلال الفترة الممتدة ما بين ٢٠٢١-٢٠٢٣ (الرسم البياني ٥). وعلى نحو مشابه، سيتراجع الحساب الجاري في عام ٢٠٢٠ نتيجة لانخفاض أسعار الطاقة، مسجلاً عجزاً بنسبة ٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من انخفاض الواردات وتحويلات العاملين إلى الخارج، إلا انه من المتوقع أن يسجل فائضاً يصل سنوياً في المتوسط إلى ٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الممتدة ما بين ٢٠٢١-٢٠٢٣.

ويعتبر انخفاض أسعار النفط وإمكانية خفض حصص الإنتاج من قبل الأوبك وحلفائها وحالة عدم اليقين المتعلقة بالجائحة وزيادة ديون الكيانات ذات الصلة بالحكومة من أبرز المخاطر الرئيسية التي تواجه آفاق النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من تنوع الاقتصاد الاماراتي أكثر من نظرائه في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، إلا أن تداعيات الجائحة وصدمة تراجع أسعار النفط كان لهما تأثيراً شديدا على سوق العمل، وهو الأمر الذي أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية مما قد يكون له تأثيرات هائلة على استئناف النشاط الاقتصادي. إلا انه على الرغم من ذلك، فقد تبنت الإمارات نهجاً مرناً في وضع السياسات، بما في ذلك سياسة العمل، والذي من شأنه أن يتيح فرصة التعافي السريع بمجرد السيطرة على الجائحة.

الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

		٢٠١٩	٢٠٢٠*	٢٠٢١*	٢٠٢٢*	٢٠٢٣*
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	مليار دولار	٤٢١	٣٤٩	٣٦٩	٣٨٦	٤٠٤
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٪ النمو السنوي	١,٧	-٦,٦	١,٥	٤,٠	٣,٣
النفطي	٪ النمو السنوي	٣,٤	-٨,٩	-٢,٤	٦,٠	٣,٧
غير النفطي	٪ النمو السنوي	١,٠	-٥,٦	٣,١	٣,٣	٣,١
ميزان المالية العامة	٪ من الناتج المحلي الإجمالي	-٠,٨	-٩,٨	-٤,٠	-٣,١	-٢,٨
الحساب الجاري	٪ من الناتج المحلي الإجمالي	٧,١	-٤,٢	-٠,٨	٣,٠	٤,٧
التضخم	٪ النمو السنوي	-١,٩	-١,٧	٠,٤	١,٠	١,٢

المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

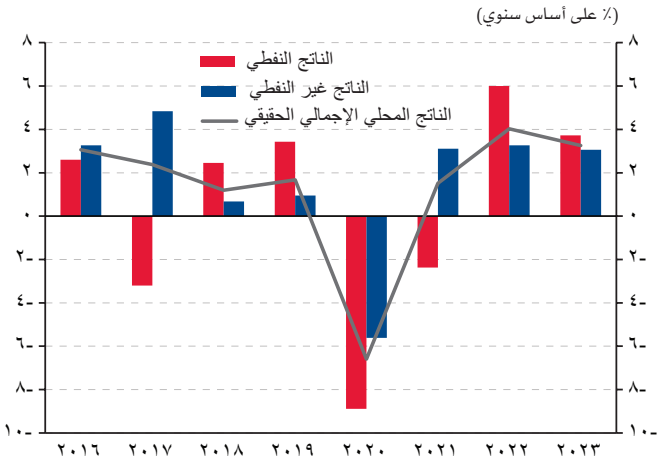

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: التضخم

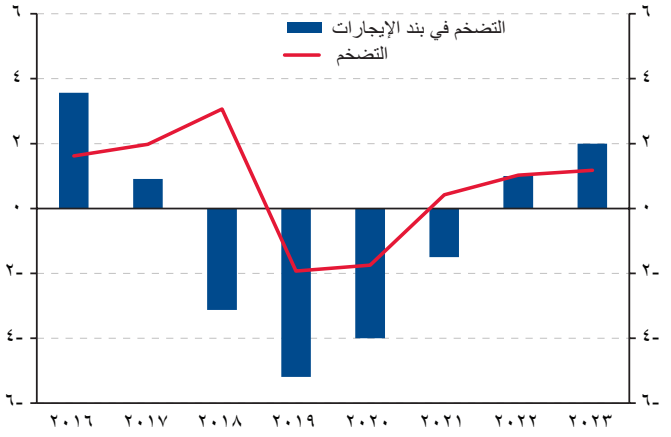

المصدر: الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٣: مؤشر أسعار العقارات السكنية لدبي وأبو ظبي

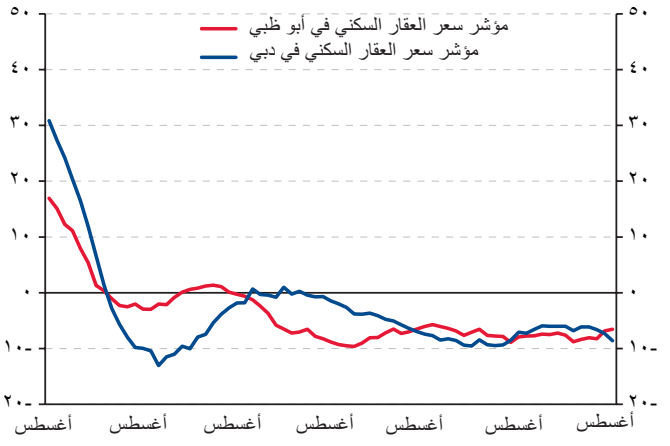

المصدر: ريدين (REIDIN)

الرسم البياني ٤: الائتمان المحلي والمقدم للقطاع الخاص

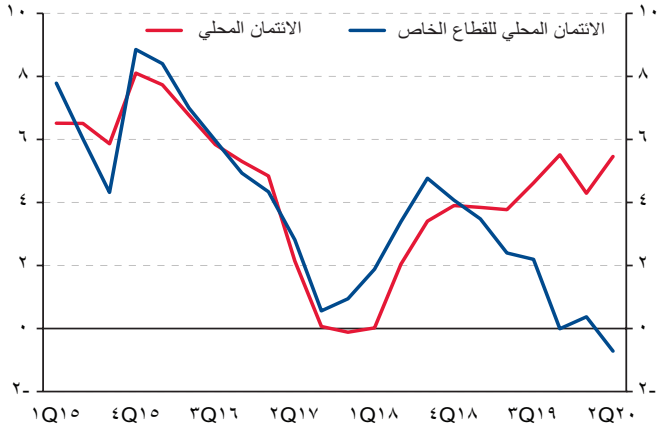

المصدر: مصرف الإمارات المركزي، وبنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: الحساب الجاري ورصيد المالية العامة

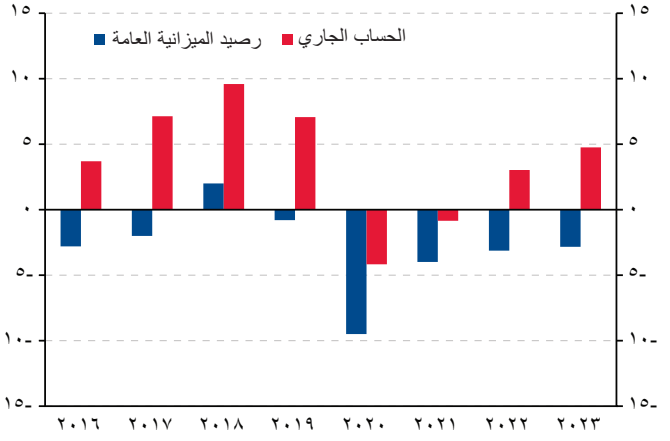

المصدر: وزارة المالية، مصرف الإمارات المركزي، صندوق النقد الدولي، تقديرات بنك الكويت الوطني

مصر

أعاقت الجائحة جهود الإصلاح الاقتصادي في مصر وسط تراجع عائدات قطاع السياحة وانخفاض إنتاج الغاز وإيرادات قناة السويس، فضلاً عن تباطؤ تحويلات العاملين بالخارج والاستثمارات الخاصة. ومن المتوقع أيضا أن تتسع فجوة العجز المالي والخارجي. وفي ظل استمرار دعم صندوق الدولي، ستعود مصر إلى مسار الإصلاح وتحقق أهدافها المحددة بمجرد احتواء الجائحة. وعلى الرغم من ذلك، ما زال هناك مخاطر تتعلق بنطاق ومدة استمرار الجائحة وآفاق نمو قطاع الطاقة.

الجائحة تلقي بظلال من الشك حول آفاق النمو الاقتصادي

على الرغم من التداعيات السلبية للجائحة، تشير البيانات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٣,٥٪ في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ (معدلات نمو جيدة وفقاً للمعايير الدولية الحالية)، متراجعاً عن المستويات المسجلة في السنة المالية السابقة والتي بلغت ٥,٦٪. إلا انه على الرغم من ذلك، فإن العديد من القطاعات الاقتصادية، وخاصة السياحة والطيران، ستبقى معرضة لضغوط شديدة، لذا نتوقع أن يتراوح معدل النمو ما بين ٢,٥٪- ٣٪ في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، إلا ان تلك المعدلات قد تتراجع إذا استمرت الجائحة في النصف الثاني من السنة المالية الحالية (تبدأ السنة المالية في الأول من يوليو). وخلال العامين المقبلين، نتوقع أن يتعافى النمو إلى حوالي ٥٪ وأن يستقر قريباً من هذا المعدل على المدى المتوسط في ظل التحسن المستمر لبيئة الأعمال.

وبينما نعتقد أن الجائحة قد أدت إلى تباطؤ جهود الإصلاح في مصر، إلا اننا نعتقد أيضا أن التزام السلطات بالإصلاحات وتجدد دعم صندوق النقد الدولي سيساهم في تعزيز الجهود المستمرة لضبط الأوضاع المالية ويوفر المزيد من الموارد المالية الخارجية الضرورية.

تعرض الأوضاع المالية للضغوط

شهد العجز المالي في مصر ارتفاعاً هامشياً من نسبة ٨,٢٪ من الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى ٨,٤٪ من الناتج المحلي في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ وذلك على خلفية انخفاض الإيرادات والزيادة غير المتوقعة في نفقات الرعاية الصحية، هذا إلى جانب اعتماد حزمة التحفيز الاقتصادي. أما في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، فقد أقرت مصر أكبر ميزانية في تاريخ البلاد والتي تصل قيمتها إلى حوالي ٢,٢ تريليون جنيه مصري (١٣٧ مليار دولار أمريكي) فيما يعزى بصفة رئيسية إلى زيادة الإنفاق على البنود المتعلقة بالصحة والتعليم. وقدرت الحكومة أن يرتفع عجز الميزانية إلى ٧,٨٪ من الناتج المحلي في السنة المالية الحالية مقابل تقديرات أبريل البالغة ٦,٢٪ ومستوى ٥٪ المستهدف قبل الجائحة.

وسوف يؤدي اتساع عجز الميزانية بمستوى أكبر من المتوقع إلى دفع الدين العام إلى مستويات أعلى. كما سيؤدي ذلك أيضاً إلى وضع المزيد من الضغوط على تكلفة خدمة الدين المرتفعة بالفعل، ويجبر مصر على مواصلة الاقتراض من أسواق الدين العالمية. إلا ان الحكومة ما تزال تهدف إلى خفض نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي إلى ٨٢,٧٪ و٧٧,٥٪ في السنة المالية الحالية والقادمة على التوالي. وستلقى تلك الأهداف صعوبة في تحقيقها خاصة إذا امتدت الجائحة لفترة أطول.

الجائحة تساهم في إضعاف القطاع الخارجي

ازدادت اوضاع القطاع الخارجي سوءاً إذ أضافت الجائحة مزيداً من الضغوط على مصادر العملة الأجنبية في مصر. فقد انخفضت السياحة وهوت أسعار الغاز وتراجعت إيرادات قناة السويس وانخفضت تحويلات العاملين بالخارج نظراً لفقد آلاف المصريين العاملين في الخارج لوظائفهم. وقد يصل عجز الحساب الجاري إلى ٤,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠٢١، قبل أن يتحسن العجز إلى حوالي ٢٪ - ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات المقبلة في ظل تعافي الاقتصاد العالمي، وما يصاحب ذلك من تحسن تحويلات العاملين بالخارج وايرادات السياحة وارتفاع أسعار الغاز.

وفي هذا السياق، تراجعت الاحتياطيات الأجنبية بشكل حاد من مستوى قياسي بلغ ٤٥,٥ مليار دولار في فبراير الماضي إلى ٣٦,٠ مليار دولار في مايو، قبل أن تنتعش لتصل إلى ٣٨,٤ مليار دولار في أغسطس. ونعتقد أن الاحتياطيات الأجنبية ستتعافى إلى مستوى ما قبل الجائحة في السنوات القليلة المقبلة وذلك نظراً للتحسن المتوقع في معنويات المستثمرين وجهود مصر لمواصلة مسار الإصلاح الاقتصادي وتأمين المزيد من الاحتياطيات المالية.

تباطؤ التضخم يعزز السياسة النقدية التيسيرية

على الرغم من زيادة أسعار الطاقة في يوليو، إلا ان متوسط التضخم في الحضر قد يصل في المتوسط إلى حوالي ٥٪ خلال العام الحالي، فيما يعد أدنى مستوياته المسجلة منذ عام ٢٠٠٥، وذلك نظراً لتأثير ضعف الطلب وانخفاض أسعار النفط على أسعار المستهلكين. ونتوقع ارتفاع معدل التضخم هامشياً في السنوات القادمة مع ارتفاع الطلب وسط تخفيف قيود الإغلاق. إلا ان حالة عدم اليقين المرتبطة بتحركات أسعار النفط وأسعار صرف العملات الأجنبية وتقلب أسعار المواد الغذائية تؤثر على هذه التوقعات، والتي لها وزن كبير في سلة المؤشر القياسي أسعار المستهلك.

ويؤدي تراجع معدل التضخم بمستويات أقل كثيراً عن المستوى المستهدف البالغ ٩٪ (± ٣٪) إلى خلق معضلة للبنك المركزي المصري. وفي واقع الأمر، يؤدي الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة إلى جذب المزيد من استثمارات المحافظ المالية، في حين أن خفضها يدعم انتعاش النشاط الاقتصادي وسط الجائحة. ونظراً لأن سعر الفائدة الحقيقي في مصر لا يزال جذاباً مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى، فقد يدرس البنك المركزي خفض أسعار الفائدة بشكل أكبر قبل نهاية عام ٢٠٢٠ لتعزيز النمو الاقتصادي ومواصلة تيسير سياسته النقدية بحذر.

استمرار التحديات المتعلقة بالحد من تداعيات الجائحة

بذلت مصر جهوداً كبيرة خلال السنوات الأربع الماضية، ونجحت في الوصول لاستقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز النمو الاقتصادي. إلا ان مصر، مثلها في ذلك مثل أي سوق ناشئة أخرى، تواجه العديد من التحديات في ظل ضبابية آفاق النمو. وما يزال حجم ومدة استمرار الجائحة من أبرز عوامل المخاطر التي تتعرض لها مصر، إذ تلقي توقعات الانتعاش الاقتصادي لبقية دول العالم بظلال من الشك على آفاق نمو الاقتصاد المصري. وبمجرد احتواء الجائحة، يجب التركيز على معالجة أي اختلالات متجددة تواجه الاقتصاد الكلي والمضي قدما في الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها أن تدفع القطاع الخاص لقيادة عجلة النمو الاقتصادي. كما يجب أن تستهدف سياسات إعادة الهيكلة والاقتصاد الكلي إلى تحقيق النمو الاقتصادي الشمولي والتركيز على خلق فرص عمل والحد من الفقر.

الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

		سنة مالية ٢٠/١٩	سنة مالية ٢١/٢٠	سنة مالية ٢٢/٢١	سنة مالية ٢٣/٢٢
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	مليار دولار	٣٣١	٣٥٧	٣٩٦	٤٤٥
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٪ النمو السنوي	٣,٥	٢,٥	٥,٠	٥,٥
التضخم	٪ النمو السنوي	٨,٤-	٩,٠-	٧,٧-	٧,٥-
ميزان المالية العامة	٪ من الناتج المحلي الإجمالي	٩٨	١٠٢	٩٥	٩٠
ميزان المالية الأولي	٪ من الناتج المحلي الإجمالي	٥,٧	٥,٢	٦,٠	٧,٠
الحساب الجاري	٪ من الناتج المحلي الإجمالي	٤,٥-	٤,٠-	٢,٥-	٢,٠-

المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(٪ على أساس سنوي)

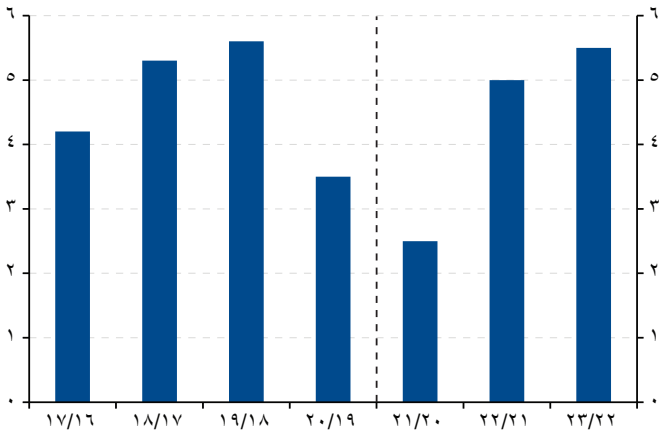

المصدر: Refinitiv، البنك المركزي المصري وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: التضخم

(٪ على أساس سنوي)

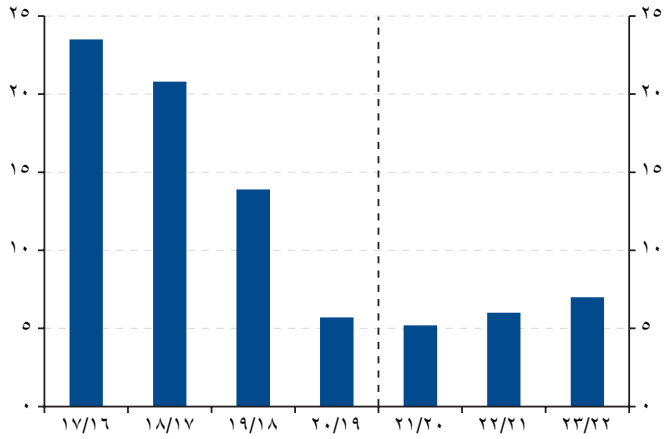

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البنك المركزي المصري وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٣: معدلات الفائدة

(٪)

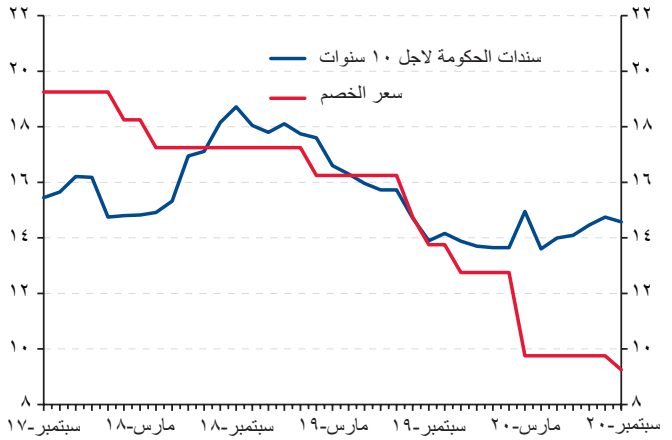

المصدر: Refinitiv، البنك المركزي المصري

الرسم البياني ٤: رصيد المالية العامة

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

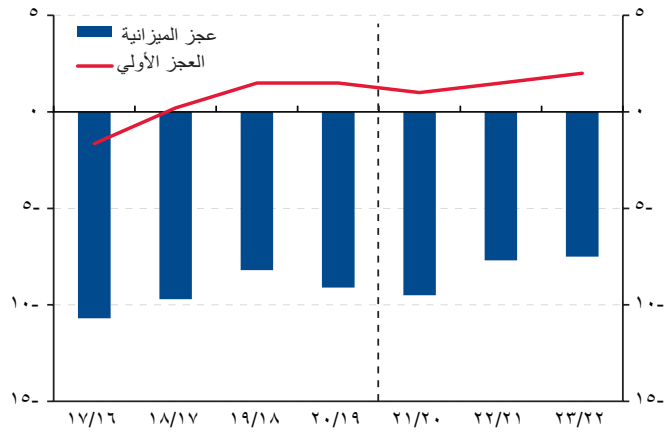

المصدر: Refinitiv، وزارة المالية، البنك المركزي المصري، وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: رصيد الحساب الجاري

(٪ من إجمالي الناتج المحلي)

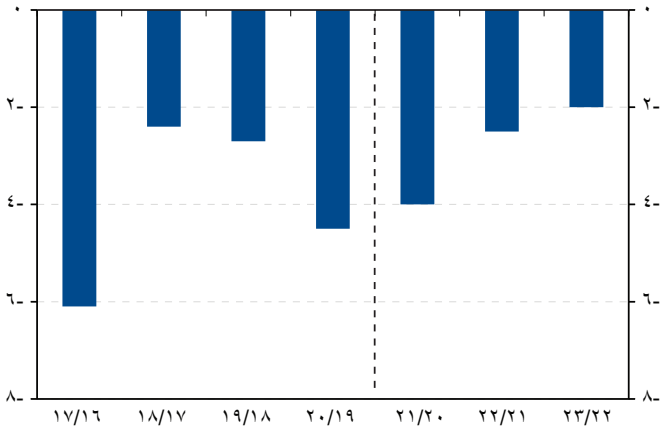

المصدر: Refinitiv، البنك المركزي المصري وتقديرات بنك الكويت الوطني

البيانات الاقتصادية الإقليمية والتوقعات

	وحدة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠*	٢٠٢١*	٢٠٢٢*	٢٠٢٣*
البحرين								
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	مليار دولار	٣٥,٣	٣٧,٧	٣٨,٦	٣٤,٩	٣٦,٨	٣٩,٥	٤٢,٣
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	على أساس سنوي ٪	٣,٨	٢,٠	١,٨	-٣,٥	٢,٨	٣,٧	٣,٦
القطاع النفطي	على أساس سنوي ٪	-٠,٧	-١,٣	٢,٢	-٠,٢	١,١	٥,٥	٤,٥
القطاع غير النفطي	على أساس سنوي ٪	٤,٩	٢,٧	١,٧	-٤,٢	٣,٢	٣,٣	٣,٤
الميزانية المالية العامة	من الناتج المحلي الإجمالي ٪	-١٠,٠	-٦,٣	-٤,٧	-١٢,٥	-٧,٣	-٤,٨	-٣,٨
ميزان الحساب الجاري	من الناتج المحلي الإجمالي ٪	-٤,٥	-٦,٥	-٢,١	-٤,٩	-١,٥	-٠,٩	-٠,٥
التضخم	على أساس سنوي ٪	١,٤	٢,١	١,٠	-١,٩	٠,٥	١,٢	١,٣
الكويت								
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	مليار دولار	١٢٠,٧	١٤٠,٦	١٣٥,٧	١٠٥,٢	١١٦,٥	١٢٨,١	١٣٥,٢
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	على أساس سنوي ٪	-٤,٧	١,٢	-٠,٧	-٦,٢	١,٩	٥,٥	٣,٩
القطاع النفطي	على أساس سنوي ٪	-٩,٠	٠,٢	-٢,٠	-٨,٠	١,٠	٨,٠	٥,٠
القطاع غير النفطي	على أساس سنوي ٪	٢,٦	٢,٧	١,٠	-٤,٠	٣,٠	٢,٥	٢,٥
الميزانية المالية العامة	من الناتج المحلي الإجمالي ٪	-٨,٩	-٣,٠	-٩,٥	-٣٣,٠	-٢٠,٠	-١٢,٠	-١٠,٠
ميزان الحساب الجاري	من الناتج المحلي الإجمالي ٪	٨,٠	١٤,١	١٦,٣	-٢,٠	٣,٠	٧,٠	٧,٠
التضخم	على أساس سنوي ٪	١,٥	٠,٦	١,١	١,٥	١,٥	٤,٠	٢,٠
عمان								
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	مليار دولار	٧٠,٧	٧٩,٧	٧٦,٢	٦٢,٦	٦٨,٤	٧٢,٩	٧٦,٨
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	على أساس سنوي ٪	٠,٣	١,٠	٠,٤	-٤,٠	٣,٧	٣,٤	٢,٩
القطاع النفطي	على أساس سنوي ٪	-٣,٠	٢,٣	٠,٢	-٥,٥	٤,٣	٤,١	٣,٣
القطاع غير النفطي	على أساس سنوي ٪	٣,٣	٠,١	٠,٥	-٤,٥	٣,٢	٢,٩	٢,٧
الميزانية المالية العامة	من الناتج المحلي الإجمالي ٪	-١٣,٨	-٨,٦	-٩,٠	-١٦,١	-١١,٩	-٨,٧	-٨,٥
ميزان الحساب الجاري	من الناتج المحلي الإجمالي ٪	-١٥,٢	-٥,٤	-٥,٤	-١٥,٥	-١٠,٢	-٧,٩	-٧,٥
التضخم	على أساس سنوي ٪	١,٦	٠,٩	٠,١	-٠,٨	٢,٥	١,٥	١,٥
قطر								
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	مليار دولار	١٦٦,٩	١٩١,٤	١٨٣,٥	١٥٢,٠	١٦٧,١	١٧٥,٧	١٨١,٢
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	على أساس سنوي ٪	١,٦	١,٥	-٠,٢	-٤,٣	٢,٨	٢,٠	٢,١
القطاع النفطي	على أساس سنوي ٪	-٠,٧	-٠,٣	-١,٨	-٣,٠	٢,٧	٠,٧	١,٣
القطاع غير النفطي	على أساس سنوي ٪	٣,٨	٣,٢	١,٣	-٥,٤	٢,٩	٣,٢	٢,٨
الميزانية المالية العامة	من الناتج المحلي الإجمالي ٪	-٦,٥	٢,٢	١,١	-٦,٢	-١,٧	-٠,٨	-٠,٦
ميزان الحساب الجاري	من الناتج المحلي الإجمالي ٪	٣,٧	٨,٧	٣,٠	-٧,١	-٥,٥	١,٩	١,٨
التضخم	على أساس سنوي ٪	٠,٤	٠,٣	-٠,٩	-١,٣	١,٥	٣,٧	٢,١
السعودية								
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	مليار دولار	٦٨٦,٥	٧٨٦,٥	٧٩٣,٠	٧٠٣,٧	٧٧٢,٧	٨٢٦,٥	٨٦٥,٣
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	على أساس سنوي ٪	-٠,٩	٢,٤	٠,٣	-٤,١	٢,٨	٣,١	٣,٢
القطاع النفطي	على أساس سنوي ٪	-٣,٢	٣,١	-٣,٦	-٦,١	٣,٨	٣,٥	٢,٩
القطاع غير النفطي	على أساس سنوي ٪	١,١	٢,٢	٣,٣	-٢,٦	٢,٠	٢,٧	٣,٣
الميزانية المالية العامة	من الناتج المحلي الإجمالي ٪	-٨,٢	-٥,٩	-٤,٥	-١٢,٦	-٧,٠	-٥,١	-٣,٤
ميزان الحساب الجاري	من الناتج المحلي الإجمالي ٪	-٠,٤	٩,٢	٤,٨	-٣,٣	٠,١	١,٥	١,٥
التضخم	على أساس سنوي ٪	-٠,٨	٢,٥	١,٢-	٣,٧	٣,٩	٢,٠	٢,٠
الإمارات								
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	مليار دولار	٣٧٨,٠	٤٢٢,٥	٤٢١,٤	٣٤٨,٥	٣٦٨,٧	٣٨٥,٦	٤٠٤,٢
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	على أساس سنوي ٪	٠,٥	١,٢	١,٧	-٦,٦	١,٥	٤,٠	٣,٣
القطاع النفطي	على أساس سنوي ٪	-٢,٨	٢,٥	٣,٤	-٨,٩	-٢,٤	٦,٠	٣,٧
القطاع غير النفطي	على أساس سنوي ٪	١,٩	٠,٧	١,٠	-٥,٦	٣,١	٣,٣	٣,١
الميزانية المالية العامة	من الناتج المحلي الإجمالي ٪	-١,٧	٢,٠	-٠,٨	-٩,٨	-٤,٠	-٣,١	-٢,٨
ميزان الحساب الجاري	من الناتج المحلي الإجمالي ٪	٧,٣	٩,٦	٧,١	-٤,٢	-٠,٨	٣,٠	٤,٧
التضخم	على أساس سنوي ٪	٢,٠	٣,١	١,٩-	١,٧-	٠,٤	١,٠	١,٢
مصر (السنة المالية)								
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	مليار دولار	٢٥١,٠	٢٥٠,٩	٣٠٣,٢	٣٣١,١	٣٥٦,٦	٣٩٥,٨	٤٤٥,٣
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	على أساس سنوي ٪	٤,٢	٥,٣	٥,٦	٣,٥	٢,٥	٥,٠	٥,٥
الميزانية المالية العامة	من الناتج المحلي الإجمالي ٪	-١٠,٧	-٩,٧	-٨,٢	-٨,٤	-٩,٠	-٧,٧	-٧,٥
ميزان الحساب الجاري	من الناتج المحلي الإجمالي ٪	-٦,١	-٢,٤	-٢,٧	-٤,٥	-٤,٠	-٢,٥	-٢,٠
التضخم	على أساس سنوي ٪	٢٣,٥	٢٠,٨	١٣,٩	٥,٧	٥,٢	٦,٠	٧,٠

البيانات الدولية

	وحدة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	*٢٠٢٠	*٢٠٢١	*٢٠٢٢	*٢٠٢٣
سعر خام برنت (متوسط السنة)	دولآر للبرميل	٥٤,٩	٧١,٥	٦٤,٠	٤٠,٠	٥٠,٠	٥٥,٠	٥٥,٠
مؤشر أسعار السلع*	مؤشر	٤٣٢,٥	٤٠٩,٢	٤٠١,٥	٣٩٤,٨	...	...	...
اليورو مقابل الدولار*		٠,٨٣٣	٠,٨٧٢	٠,٨٩٢	٠,٨٨٤	...	...	...
سعر الفائدة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي	٪	١,٥	٢,٥	١,٧٥	٠,٢٥	...	...	...
مؤشر سوق الأسهم العالمي MSCI *	مؤشر	٢١٠٣	١٨٨٤	٢٣٥٨	٢٣٦٧,٣	...	...	...
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (صندوق النقد الدولي / بنك الكويت الوطني)	٪ على أساس سنوي	٢,٠	١,٢	٠,٨	-٥,٠	٣,٢	...	...
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (صندوق النقد الدولي)	٪ على أساس سنوي	٣,٨	٣,٥	٢,٨	-٤,٤	٥,٢	...	...

المصدر: تومسون رويترز داتاستريم ، مصادر رسمية ،IMF ، تقديرات بنك الكويت الوطني * أحدث البيانات المتاحة

الفرع الرئيسي

الكويت

بنك الكويت الوطني

Shuhada Street,
Sharq Area, NBK Tower
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

دليل الفروع الخارجية والشركات التابعة

البحرين

بنك الكويت الوطني

GB Corp Tower, Block 346
Road 4626, Building 1411
P.O.Box 5290
Manama Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

الإمارات العربية المتحدة

بنك الكويت الوطني

فرع دبي

Latifa Tower
Sheikh Zayed Road
P.O. Box. 9293
Dubai, UAE
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

المملكة المتحدة

الفرع الرئيسي

13 George Street
London, W1U 3QJ
United Kingdom
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

الأردن

بنك الكويت الوطني

الفرع الرئيسي

Al Hajj Abdul Rahim Street Hijazi
Plaza, Building # 70
P.O Box 941297
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

الإمارات العربية المتحدة

بنك الكويت الوطني

فرع أبوظبي

Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom Road
P.O. Box 113567
Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199555
Fax: +971 2 2222477

المملكة المتحدة

فرع بورتمان سكوير

7 Portman Square
London, W1H 6NA
United Kingdom
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

المملكة العربية السعودية

بنك الكويت الوطني

Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

الولايات المتحدة الأمريكية

بنك الكويت الوطني

فرع نيويورك

299 Park Avenue
New York, NY 10171
United States of America
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

الصين

بنك الكويت الوطني

Suite 1501-1502,
AZIA Center 1233
Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 8036 0800
Fax: +86 21 8036 0801

لبنان

بنك الكويت الوطني

الفرع الرئيسي

BAC Building
Justinien Street
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
1107 2200 Beirut, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

العراق

بنك الائتمان العراقي

Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420
Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

سنغافورة

بنك الكويت الوطني

فرع سنغافورة

9 Raffles Place # 24-02
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

مصر

البنك الوطني المصري

Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New
P.O Box 229, 11835
Cairo, Egypt
Tel: + 20 2 26149300
Fax: + 20 2 26133978

فرنسا

بنك الكويت الوطني –فرنسا ش.م.

90 Avenue des Champs-Élysée
75008, Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

تركيا

البنك التركي - شركة تابعة

Valikonagi Avenue No. 1
P.O. Box 34371
Nisantasi, Istanbul
Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353

NBK Capital - إن بي كي كابيتال

الكويت

34th Floor, NBK Tower
Shuhada'a Street Sharq
P.O. Box 4950, Safat 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

الإمارات العربية المتحدة

Precinct Building 3, Office 404
DIFC
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
United Arab Emirates
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

بعد توخي الحذر الشديد في صياغة هذا الإصدار، يخلي بنك الكويت الوطني كامل مسؤوليته عن أي خسائر مترتبة على استخدامه. يتم توزيع "تقرير الآفاق الاقتصادية: مجلس التعاون الخليجي ومصر" لكافة عملاء البنك الوطني وشركائه مجاناً، ويمكن إيجاده، بالإضافة إلى التقارير السابقة، على موقع بنك الكويت الوطني الإلكتروني تحت قائمة "التقارير". الرجاء زيارة موقعنا: www.nbk.com للاطلاع على تقارير أخرى. للمزيد من المعلومات، الرجاء التواصل مع قسم البحوث الاقتصادية في بنك الكويت الوطني على رقم: (٩٦٥) ٢٢٥٩ ٥٥٠٠ ، أو على البريد الإلكتروني: econ@nbk.com.

© ملاحظة على حقوق النشر: يعد هذا التقرير أحد إصدارات بنك الكويت الوطني المحفوظة، ولا يحق لأحد إعادة نشره أو طباعته دون الموافقة المسبقة من بنك الكويت الوطني.